برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

البرامج القطرية

البند ٨ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

البرنامج القطري لمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/8/4
5 September 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ODC): السيد/ خالد عادلي

موظف الاتصال (ODC): Ms D. Owen رقم الهاتف: 066513-2800

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

سبق أن عرض في مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، الأساس المنطقي الذي يسوغ تقديم **البرنامج** مساعدات غذائية لمصر، وعناصر من استراتيجية تقديم هذه المساعدات. ولم يحدث منذ ذلك الحين تغيير يذكر في حالة الأمن الغذائي، ومستويات الفقر، والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى في البلد. ويتفق البرنامج القطري المقترح لمصر مع مخطط الاستراتيجية القطرية، ويتناول بإسهاب برنامج الأنشطة المزمع الاضطلاع بها لفترة الخمس سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

ويتبع البرنامج القطري إطار سياسة تحفيز التنمية، ويتسق مع أهداف تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر للمؤتمرين العالميين للأمم المتحدة (مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية)، والتزامات **البرنامج** إزاء النساء في مؤتمر بكين. كما يتضمن التوصيات الرئيسية الواردة في البرنامج القطري السابق.

وقد ساعدت عملية شاملة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أجرتها الوحدة الإقليمية على تحسين تحديد المواقع الجغرافية التي يوجد فيها من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وتضمنت هذه العملية التعاون مع أفرقة تقنية مشتركة في التقييم القطري الموحد لمصر وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وبناء على ذلك، سينصب التركيز، في المقام الأول، على تقديم المساعدة للمعدمين والذين يعانون بأكبر درجة من انعدام الأمن الغذائي، والأطفال في سن المرحلة المدرسية الابتدائية في أشد المناطق فقرا في صعيد مصر. وإضافة إلى ذلك، ستقدم المساعدات أيضا إلى المجتمعات المحلية المهمشة في المناطق الصحراوية في شبه جزيرة سيناء وفي محافظة البحر الأحمر. وهذا التحديد الجغرافي للمناطق والأشخاص، وأنشطة **البرنامج** المزمع الاضطلاع بها للمساعدة الغذائية تتفق مع سياسة الحكومة واستراتيجيتها للتنمية.

وسيواصل البرنامج القطري، وسيعزز، أنشطة البرنامج القطري السابق التي لاقت نجاحا كبيرا، والرامية إلى التمكين للمرأة (ضمان نصيب لها من الأرض، واستصدار بطاقات هوية لها) عن طريق زيادة عدد المستفيدات مباشرة. ومن شأن دراسة أجريت خلال البرنامج القطري السابق بشأن العمليات التشاركية والأنشطة المتصلة بتمايز الجنسين في الميدان، أن تعزز اعتماد نهج على نطاق البرنامج بشأن مشاركة المرأة والتمكين لها.

وأدت مشاركة **البرنامج** النشطة في عمليات التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، بما في ذلك رئاسة الفريق المواضيعي للأمن الغذائي والتغذية، إلى تركيز الانتباه على مسائل انعدام الأمن الغذائي والجوع، وعلى المناطق التي تشتد فيها. ويستهدف البرنامج القطري، على وجه الخصوص، التعاون مع اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، للاضطلاع بأنشطة تكميلية في مجالات نشاط **البرنامج**، من قبيل أنشطة الائتمانات صغيرة الحجم، والمساعدات التقنية في مجال الزراعة، وتحسين الحالة الصحية والتغذوية للأطفال والنساء، وتدريب النساء على إدرار الدخل، وتحسين إلمام النساء بالقراءة والكتابة.

ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. ويسعى هذا البرنامج القطري إلى تحقيق الأهداف الثاني والثالث والخامس:

- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب (نشاط تكميلي)؛
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها (النشاط الأساسي الأول)؛
- تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش مستدامة (النشاط الأساسي الثاني).

وبالنسبة للبرنامج القطري المقترح لمصر، الذي يشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، تطلب المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي أن يوافق، رهنا بتوافر الموارد، على مبلغ ٤٦٢ ٣٦٥ ٣٤ دولارا يمثل كافة تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية، وأن يوافق على مبلغ ٢٦١ ٠٦٩ ١٠ دولارا لتمويل الأنشطة التكميلية.

مشروع القرار

أجاز **المجلس** البرنامج القطري لمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٦) (الوثيقة WFP/EB.3/2001/8/4).

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري

١- تعد مصر من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وتستورد سنويا ما يقرب من ٥٠ في المائة من احتياجاتها من الحبوب للمساعدة على توفير الغذاء للسكان الذين يزيد عددهم عن ٦٤ مليون نسمة. ويعيش جميع السكان تقريبا على أقل من ٤ في المائة من الأرض، مما يضع ضغطا هائلا على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى البيئة. وبغض النظر عن سياسة الإمداد بالأغذية التي لبت بشكل كاف الطلب في الأسواق، فإن هناك شريحة كبيرة من السكان تواجه مشكلة خطيرة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي وما يترتب عليه من آثار. فنحو ١٢ في المائة من السكان، أي ٧,٧ مليون نسمة تقريبا، يستهلكون أقل من ٢ ١٠٠ سعر حراري يوميا. ونظرا لأن مستويات الاستهلاك اللازمة لكي يحيا الناس حياة صحية ومنتجة تتجاوز عادة هذه الكمية بكثير، فإنه يُتوقع أن تواجه نسبة أكبر من ذلك بكثير من سكان مصر انعدام الأمن الغذائي. وتلقي تقديرات الفقر (استنادا إلى الإنفاق على الاستهلاك الغذائي) مزيدا من الضوء على هذه المشكلة. فتشير دراسات أجريت مؤخرا إلى أن نحو ٢٣ في المائة من السكان (١٣,٦ مليون شخص) يعيشون دون حد الفقر. ومن باب المفارقة أن هذا المستوى من الفقر يتزامن مع أداء مدهش للاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة. بيد أن عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، إضافة إلى سوء العادات الصحية، والاعتلال، وتفشي الأمراض، والعادات الغذائية غير السليمة، قد أدت كلها إلى ارتفاع مستوى سوء التغذية بين الأطفال: إذ يعاني طفل واحد من بين كل خمسة أطفال دون سن الخامسة بشكل حاد أو متوسط من التقزم، ويصاب نحو ١١ في المائة من الأطفال بنقص الوزن.

٢- ولانعدام الأمن الغذائي والفقر وكذلك التفاوت بين الجنسين أبعاد قطاعية وإقليمية. ففي أسوء محافظات صعيد مصر حالا، يقل مستوى الحصة المستهلكة من الطاقة عن ٢ ١٠٠ سعر حراري بالنسبة لـ ١٥ في المائة من الأسر في القطاع الريفي. كما أن انتشار التقزم (٢٤,٩ في المائة)، ونقص الوزن (١٤.٢ في المائة)، والهزال (٨,١ في المائة) أعلى نسبيا في صعيد مصر. وتبلغ نسبة انتشار الفقر ٣٤ في المائة في صعيد مصر قياسا بنسبة ١٧ في المائة في الوجه البحري. وفي القطاع الريفي، تعاني ٣٦ في المائة من الأسر التي تعيلها نساء من الفقر، قياسا بنسبة ٢٨ في المائة بالنسبة للأسر التي يعيلها رجال. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في القطاع الريفي ٤٤ في المائة (٧٠ في المائة في القطاع الحضري)، ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للإناث ٢٩ في المائة فقط (٦٢ في المائة في القطاع الحضري). وعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير في القيد بالمدارس الابتدائية وفي معدلات البنات بالنسبة للبنين، فإن معدلات القيد في عدد من المحافظات في صعيد مصر والمناطق الصحراوية التي يسكنها البدو تقل عن المتوسط الوطني بكثير.

٣- ويهدف البرنامج القطري لمصر ٢٠٠٢-٢٠٠٦ إلى المساعدة على الحد من الفقر وتحسين الموارد البشرية في المناطق المستفيدة في صعيد مصر والمناطق الصحراوية. وسيجري تحقيق ذلك من خلال إنشاء أصول مادية للتمكين من الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، مع التركيز على التنمية المجتمعية القائمة على التشارك والتمكين للمرأة اجتماعيا واقتصاديا. ويتسق هذا الهدف مع أهداف السياسة الإنمائية لحكومة مصر، والأهداف الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. وتمت صياغة البرنامج القطري في إطار سياسة تحفيز التنمية التي وافق عليها المجلس التنفيذي، وهو يستند إلى مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ (انظر الملحق الأول). كما أن البرنامج القطري يراعي توصيات تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري السابق.

٤- وينصب التركيز الاستراتيجي لهذا البرنامج القطري على الأسر المرجح أنها تعاني بأكبر درجة من انعدام الأمن الغذائي، ولكن التي تتاح لها فرص للتنمية بالاعتماد على الذات، والقادرة على استغلال هذه الفرص بشكل فعال إذا ما توفرت لها الحوافز. ويستند البرنامج القطري إلى افتراض محدد تحديدا تاما وهو أن المساعدة الغذائية يمكن أن تؤدي دورا فريدا في المساعدة على زيادة الاعتماد على الذات. والمستفيدون هم من الأسر المعدمة، والمجتمعات البدوية المهمشة، والأسر الفقيرة التي بها أطفال في سن المدرسة الابتدائية. وقد أسفر التوجيه الجغرافي، الذي أجري وفقا لسياسة تحفيز التنمية، إلى زيادة التركيز على الصعيد في المقام الأول. وجاء ذلك نتيجة لتحليل شامل لهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أجرتها الوحدة الإقليمية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، بالتعاون مع المكتب القطري والفرق التقنية المشتركة في إعداد التقييم القطري الموحد لمصر وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. والمحافظات الرئيسية المستفيدة في الصعيد هي: أسيوط، وأسوان، وبني سويف، والفيوم، والمنيا، وسوهاج. كما يركز البرنامج القطري على المناطق الصحراوية في سيناء ومحافظة البحر الأحمر، حيث سيجري التركيز أساسا على المجتمعات البدوية التي تكافح من أجل العيش في ظل ظروف الحياة الصحراوية القاسية.

٥- وتتأتى فرص التنمية من ثلاثة أنواع من البرامج ترعاها الحكومة، وهي: مشاريع الاستيطان الزراعي في الصعيد (باستخدام مياه النيل) وفي محافظة البحر الأحمر (باستخدام موارد المياه الجوفية)؛ وتحقيق استقرار سبل عيش السكان البدو من خلال الزراعة المستقرة والتنمية المجتمعية؛ ومجانية نظام التعليم الابتدائي. وتوفير مستوطنات زراعية مزودة بمياه الري هو أحد أهم أشكال تنفيذ سياسة الحكومة لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي، وتحقيق الدخل المستدام للفقراء. وفي المناطق الصحراوية، لا يمكن للنظام الأيكولوجي الهش أصلا أن يعزز سبل العيش المتنقلة التقليدية للسكان البدو؛ ولذا، تُقدم المساعدة لتشجيع السكان البدو على اتباع سبل عيش مستقرة ومتنوعة وأقل إضرارا بالبيئة. ويمكن أن تؤدي المساعدة الغذائية في هذه الأنشطة دورا فريدا في الحد، إلى أقصى درجة، من المخاطر المتوقعة المترتبة على اتباع سبل عيش مختلفة جذريا، وفي توفير الأمن الغذائي في فترات الاستيطان الأولى الحرجة. والاستثمار في محو الأمية والتعليم هو مفتاح انتشال الفقراء من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ولكن الأسر تحتاج إلى حوافز للتضحية بعمل الأطفال المنزلي من أجل إرسالهم إلى المدرسة. وسيستخدم هذا البرنامج القطري المساعدة الغذائية لتوفير تلك الحوافز في المناطق التي يتجلى فيها التفاوت بأكبر صورة، لا سيما التفاوت بين الجنسين، في القيد بالمدارس الابتدائية.

٦- وستركز استراتيجية تنفيذ البرنامج القطري على التمكين للمرأة باعتباره شرطا أساسيا لتحسين الأمن الغذائي والدخل بشكل مستدام للأسر الفقيرة. وسيجري دعم التقدم المحرز من خلال زيادة فعالية العمليات التشاركية، وحفز الحكومة على توسيع نطاق المبادرات لتشمل مناطق جغرافية أخرى. وسيستفيد البرنامج القطري من شراكات الأمم المتحدة المقامة بالفعل من خلال إعداد التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، التي تم فيها التركيز على الأمن الغذائي؛ ومن المزمع أيضا الاستفادة من إقامة شراكات مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية لتنفيذ البرنامج القطري بمزيد من الفعالية.

٧- وبالتركيز الاستراتيجي على أشد الناس فقرا، وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وتقديم المساعدة المواتية لتحويلهم إلى سبل عيش مستدامة أفضل، سيسهم هذا البرنامج القطري في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والحد من الفقر التي وضعها المؤتمران العالميان للأمم المتحدة (مؤتمر القمة العالمي للأغذية؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية). وتتفق الأنشطة المنصوص عليها في البرنامج القطري للتمكين للمرأة مع الأهداف التي ترمي إليها التزامات **البرنامج** إزاء المرأة.

٨- ويتجه **البرنامج** نحو اتباع نهج للرصد يقوم على أساس النتائج. وتم استحداث مؤشرات لمتابعة التقدم الذي يحققه البرنامج القطري. كما سيرصد **البرنامج** حالة الأمن الغذائي في المناطق المستفيدة.

أنشطة البرنامج القطري

الموارد وإعداد البرنامج القطري

٩- في نهاية عام ١٩٩٨، اجتمع فريق للأمم المتحدة في معتكف لاستعراض المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وتحديد خطة عمل مشتركة. وفي ذلك المعتكف، طُلب من **البرنامج** أن يقصّر برنامجه القطري الحالي، ومدته خمس سنوات، بعام واحد لمواءمته مع دورات الوكالات الأخرى في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك مع الخطة الوطنية الخمسية القادمة. ولذلك، سينتهي البرنامج القطري الحالي في عام ٢٠٠١. وفي الفترة بين بداية عام ١٩٩٩ ونهاية عام ٢٠٠٠، عمل فريق الأمم المتحدة بشكل وثيق، في نطاق التنسيق العام للمنسق المقيم، مع منظمة اليونيسيف التي تنسق التقييم القطري الموحد، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ينسق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وأدى عدد من المعتكفات الإضافية إلى تحديد موضوعات كانت تعتبر مجالات أساسية في السياق الإنمائي المصري. وتطلب هذا إجراء مشاورات موسعة مع المسؤولين الحكوميين، والأكاديميين، والجهات المانحة. وأختير **البرنامج** لرئاسة الفريق المواضيعي للأمن الغذائي والتغذية. واستُكمل بنجاح المشروع الأول للتقييم القطري الموحد في نهاية عام ٢٠٠٠، وقُدم المشروع النهائي في يوليو/تموز ٢٠٠١. ويجري حاليا إعداد وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، ومن المتوقع استكمالها بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

١٠- وقد صيغ مخطط الاستراتيجية القطرية بتشاور وثيق مع شركاء الأمم المتحدة، وبما يتفق مع نتائج التقييم القطري الموحد. وفضلا عن ذلك، استفاد بنك بيانات الأمم المتحدة المشترك من عملية تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وجميع البيانات المستخدمة في هذه الوثيقة ثمرة لتبادل المعلومات.

١١- وبعد موافقة المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ على مخطط الاستراتيجية القطرية، قام المكتب القطري **للبرنامج** مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بسلسلة زيارات ميدانية، وأجريا مشاورات لإعداد البرنامج القطري.

١٢- ويعتمد البرنامج القطري المقترح على الخبرة المكتسبة، وعلى وجود **البرنامج** في مصر لما يقرب من ٤٠ عاما. وأحد أسباب النتائج المشجعة المحققة في إطار المشاريع المنتهية مؤخرا هو توافر الكفاءات التنفيذية المناسبة في الوزارات المناظرة. وعلى وجه الإجمال، يتوافر ما يلزم من الموظفين والمعدات والمدخلات التقنية، ومستويات التمويل تتماشى مع التزامات الحكومة. كما أن الترتيبات المؤسسية ملائمة وعملية. واستنادا إلى التجربة السابقة، لا يُتوقع حدوث اختناقات من حيث القدرة الاستيعابية.

١٣- ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته على خمسة أهداف. ويسعى هذا البرنامج القطري لتحقيق الأهداف الثاني والثالث والخامس.

- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب (النشاط التكميلي)؛
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها (النشاط الأساسي الأول)؛

- تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش أكثر استدامة (النشاط الأساسي الثاني).

١٤- ويعتزم البرنامج القطري المقترح مساعدة ٦٥٠ ١٨٨ مستفيدا من الغذاء من خلال نشاطين أساسيين، و٦٠٠ ٢٨٢ فتى وفتاة من خلال نشاط تكميلي للتغذية المدرسية.

الجدول ١: تقديم الدعم للمستفيدين من خلال مساعدات البرنامج في مصر

النشاط	المجموع	رجل/فتى	امرأة/فتاة
صعيد مصر	١٤٥ ٦٥٠	٦٩ ٩١٠	٧٥ ٧٤٠
		(٤٨ %)	(٥٢ %)
المجتمعات الصحراوية	٤٣ ٠٠٠	٢٠ ٨٥٥	٢٢ ١٤٥
		(٤٨,٥ %)	(٥١,٥ %)
المجموع	١٨٨ ٦٥٠	٩٠ ٧٦٥	٩٧ ٨٨٥
		(٤٨%)	(٥٢%)
التغذية التكميلية المدرسية	٢٨٢ ٦٠٠	١٤١ ٣٠٠	١٤١ ٣٠٠
		(٥٠ %)	(٥٠ %)

١٥- ويبلغ مجموع تكاليف التشغيل المباشرة لهذا البرنامج القطري ٤٦٢ ٣٦٥ ٣٤ دولارا أمريكيا، وهو ما يعادل تقريبا الموارد المخصصة للبرنامج القطري السابق. ويتطلب النشاط الأساسي الأول، تقديم المساعدة للأسر المعدمة في الصعيد، ٤٤٠ ٥٥ طنا من دقيق القمح، و٨٠٥ ٣ أطنان من الزيت النباتي، ٥٥٠ ٥ طنا من العدس، و٩٣٦ ٢ طنا من السكر، بتكلفة تشغيلية مباشرة قدرها ٣٨١ ٤٨٥ ٢١ دولارا. ويتطلب النشاط الأساسي الثاني، تقديم الدعم للمجتمعات الصحراوية الضعيفة، ٤٤٨ ٣٦ طنا من دقيق القمح، و٢١٤ ١ طنا من الزيت النباتي، و٣٩٥ ٢ طنا من العدس، و١٢٠ ٢ طنا من السكر، بتكلفة تشغيلية مباشرة قدرها ٠٨١ ٨٨٠ ١٢ دولارا.

١٦- أما النشاط التكميلي، فهو برنامج للتغذية المدرسية في المناطق المستفيدة من النشاطين الأساسيين، وسيكمّل الاستراتيجية الإنمائية. وسيتطلب هذا النشاط ٤٣٤ ٢٥ طنا من دقيق القمح، و٥٤٣ ٢ طنا من الزيت النباتي، ٣٩١ ٣ طنا من السكر، بتكلفة تشغيلية مباشرة قدرها ٢٦١ ٠٦٩ ١٠ دولارا. وسيتوقف تنفيذه على الحصول على تمويل من موارد ثنائية إضافية.

١٧- ويقدر الالتزام المناظر بالتمويل من جانب الحكومة للأنشطة الأساسية للبرنامج القطري بمبلغ ٦٦٩ ٢٨٤ ١١٢ دولارا.

١٨- وخلال تنفيذ البرنامج القطري السابق، أنشئت لجنة تنسيق بدلا من اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية، وانيطت بها مهام تتصل بالتخطيط الاستراتيجي، وحل المشاكل، والنهج المشتركة للتنفيذ. وتبين أن إنشاء هذه اللجنة وسيلة ناجعة لوضع سياسات مشتركة والإشراف على المسائل التشغيلية لمدراء الأنشطة المعنيين. وسيستمر العمل بهذا الترتيب في هذا البرنامج القطري.

١٩- وسيكون لكل نشاط من أنشطة البرنامج القطري لجنة إدارة (مجلس مدراء)، ترأسها الوزارة المختصة، وتشمل ممثلين وفقا للاحتياجات المحددة للأنشطة. وسيشارك المدير القطري **للبرنامج** بصفة مراقب في اجتماعات هذه اللجان.

وتحت التوجيه العام في مجال السياسات للجنة التنسيق العامة، سيقتصر كل مجلس إدارة في أنشطته على المسائل المحددة للتشغيل والبرمجة والتنفيذ والتمويل المشترك المرتبطة بالنشاط.

٢٠- ويتمتع أيضا الشركاء المحتملون (وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية) بخبرة ممتازة في مصر. وقد تم تناول التنسيق على أساس ثنائي في كل حالة. بيد أنه يتوقع أن يشارك الممثلون في لجنة التنسيق التابعة **للبرنامج** نظرا لازدياد عدد الشراكات.

أنشطة البرنامج القطري

النشاط الأول: تقديم المساعدة للأسر المعدمة في صعيد مصر في إنشاء أصول

⇦ *التركيز الاستراتيجي*

٢١- ستستفيد من هذا النشاط الأسر المعدمة أو شبه المعدمة الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في أشد المناطق تهميشا في صعيد مصر، حيث كشف تحليل هشاشة الأوضاع عن وجود مشاكل خطيرة تتعلق بالجوع والفقر وانخفاض مستوى التنمية البشرية. وسيتبنى **البرنامج** نهجا جديدا، وسيعمل مع الحكومة لتحقيق التنمية الزراعية وتنفيذ برامج استيطان الأراضي في المناطق التي يعيش فيها الفقراء بدلا من توطين الفقراء في أماكن أخرى. وسيساعد ذلك المجتمعات المحلية الفقيرة برمتها على الاستفادة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن الأنشطة الاقتصادية الجديدة. ومن شأن المعونة الغذائية أن تساعد المستفيدين على اجتياز الفترة الانتقالية من مرحلة إنشاء الأصول الزراعية التي ستؤدي إلى زيادة مستوى أمنهم الغذائي.

٢٢- وسيسعى هذا النشاط لتحقيق الهدف الثالث من سياسة تحفيز التنمية: تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها.

⇦ *تحليل الأوضاع*

٢٣- توجد الأسر التي تعاني من انعدام مزمن في الأمن الغذائي على مستوى المناطق في صعيد مصر، حسبما يتضح من تقدير يشير إلى أن ٢٤,٩ تقريبا من الأطفال في هذه المنطقة يعانون من التقزم. وهذا هو أعلى معدل تقزم على مستوى المناطق. والأمر الذي يزيد من تفشي انعدام الأمن الغذائي هو أن الصعيد يشهد أيضا أعلى نسبة للفقر (٣٤ في المائة). وبينما لا يعيش في الصعيد سوى ٣٥ في المائة من مجموع سكان مصر، فإن ٥٥ في المائة من السكان الذين يعيشون دون حد الفقر، والبالغ عددهم ١٣,٥ مليون شخص، يوجدون في الصعيد. وتشير بيانات انعدام الأمن الغذائي إلى أن نحو ١٢ في المائة من مجموع السكان، أو قرابة ٧,٧ مليون شخص، يستهلكون أقل من ٢ ١٠٠ سعر حراري للشخص يوميا، ومعظم هؤلاء الأشخاص يقيمون في أشد المحافظات فقرا في الصعيد.

٢٤- وتشمل السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي للسكان الريفيين الفقراء خططا ضخمة لاستصلاح الأراضي الصحراوية. فعلى مدى العقد الماضي، تم استصلاح نحو ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار من الصحراء، وزاد توافر المياه الجوفية، كما استحدثت تقنيات جديدة لاستغلال مياه بحيرة ناصر ومياه النيل. ويوجد الجزء الأكبر من الأراضي المشمولة أو المخصصة لتوطين السكان الفقراء والتنمية الزراعية في الصعيد. ويجري

تنفيذ استراتيجية مزدوجة تهدف إلى الحد من الفقر وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال برنامج لتوطين المعدمين في الأراضي المستصلحة حديثا والمزودة بوسائل الري.

٢٥- ويواجه المستوطنون الجدد خلال السنوات الأولى من الاستيطان صعوبات جمة ومشقة كبيرة. فقدومهم إلى مكان جديد للاستيطان يحرمهم من مصدر دخل منتظم ريثما تبدأ الأنشطة الزراعية الجديدة في إدرار الدخل. ومن ثم، فهم يواجهون مشاكل خطيرة في الاستهلاك الغذائي خلال السنوات الأولى. كما يتعين عليهم أن يتكيفوا مع نظام إنتاج جديد وبيئة اجتماعية جديدة. وجميع هذه العوامل تعوق مشاركتهم على المستوى المطلوب لنجاح الاستيطان الجديد والمشاريع الزراعية. وبعبارة أخرى، هناك حجج قوية تؤيد ضرورة تقديم مساعدات خارجية لتمكين المعدمين من إنشاء أصول من شأنها أن تساعدهم على التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي وحياة أفضل. وتستهدف المساعدات الغذائية **للبرنامج** تلبية تلك الحاجة. وتشير الملاحظات الميدانية بوضوح إلى وجود فرق شاسع بين مشاريع الاستيطان المدعومة بمساعدة غذائية والمشاريع غير المدعومة بمساعدة غذائية. ففي المشاريع الأولى، تقوم زراعة مستقرة، أما في المشاريع الأخرى، فإن الزراعة المستقرة تنمو بشكل غير منتظم، وتستغرق وقتا أكثر طولاً لكي تحقق النتائج المتوقعة.

⇦ *الأهداف والنتائج المنشودة*

٢٦- إن هدف النشاط على المدى الطويل هو تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات وزيادة الدخل للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في صعيد مصر، من خلال الزراعة المستقرة والتنمية الاجتماعية والمجتمعية. ويتسق هذا الهدف مع الخطط الحكومية للتنمية الزراعية والاجتماعية على المدى الطويل.

٢٧- ومن خلال النشاط، تحصل الأسر الفقيرة المعدمة وشبه المعدمة، مع التركيز بشكل خاص على الأسر التي تعيلها نساء، ملكية أراض مزودة بوسائل الري، وتبدأ أنشطة زراعية لزيادة توفير الغذاء والقوة الشرائية. ويتوقع أن تستهلك الأسر المشاركة، خلال خمس سنوات، القدر الكافي من الأغذية وأن تتمكن من تلبية احتياجات أساسية أخرى بفضل إنتاجها الزراعي، وزيادة الدخل. ويتوقع على المدى الطويل حدوث تحسن كمي ونوعي في الأمن الغذائي ومستويات الدخل والأوضاع المعيشية.

٢٨- ويعيش المستوطنون في بيئة مجتمعية/قروية، وينتفعون بمرافق من قبيل المدارس والعيادات الطبية، التي يجري إنشاؤها في إطار البرامج الحكومية للتنمية المجتمعية. كما أنهم يستفيدون من التعاونيات، ويشاركون في اللجان القروية، التي تشكل أيضا عناصر من الدعم الحكومي للتنمية المجتمعية. فضلا عن أنهم يستفيدون من صندوق الأنشطة، الذي يوفر لهم ائتمانات صغيرة الحجم للاستثمارات الزراعية والأنشطة المدرة للدخل للنساء، وكذلك للاستثمار في التنمية المجتمعية.

٢٩- ومن شأن أنشطة تدريب النساء، وتمثيلهن في اللجان القروية، وتوفير الائتمان لهن أن يعزز مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٣٠- المخرجات:

- توطين ١٣٠ ٢٩ أسرة معدمة في أراض مزودة بالري مؤخرا، وتقديم مساعدة غذائية لها لمدة تصل إلى خمس سنوات؛
- ٥٨٧ ٣٠ هكتارا تنتج بنجاح محاصيل باستخدام تقنيات جديدة؛
- يستخدم أكثر من ٣٠ في المائة من الفلاحين تسهيلات الائتمان من صندوق الأنشطة؛

- بناء نحو ٣٠ مدرسة ابتدائية و٣٠ عيادة طبية وتزويدها بالموظفين وتمويلها؛
- إنشاء نحو ٣٠ لجنة قروية و٣٠ تعاونية زراعية (مع استهداف مشاركة المرأة بنسبة ٣٠ في المائة)؛
- توطين ٢٠ في المائة من الأسر التي تعيلها نساء، وتخصيص ٢٠ في المائة من الأراضي الموزعة على الأسر للزوجات، واستصدار بطاقات هوية للنساء كافة.

⇦ *دور المعونة الغذائية وأشكالها*

٣١- ستدعم المساعدات الغذائية **للبرنامج** الفلاحين المعدومين إلى حين أن تصل الأراضي الجديدة إلى مستوى من الإنتاج يكفي لتلبية احتياجاتهم هم وأسرهم. ويتوقع بلوغ هذا المستوى في العام الرابع بعد الاستيطان بالنسبة لمعظم الأراضي، ولكن هذا المستوى يتحقق بعد عامين ونصف العام فقط بالنسبة للمستوطنات في منطقة بحيرة ناصر. وتتلقى الأسر حصة غذائية شهرية من دقيق القمح (٦٧,٥ كغم)، والزيت النباتي (٤,٥ كغم)، والعدس (٦,٨ كغم)، والسكر (٣,٨ كغم) لمدة تتراوح بين عامين ونصف العام إلى أربعة أعوام. وتتلقى الأسر التي تعيلها نساء نسبة إضافية قدرها ٢٥ في المائة من الحصص الغذائية خلال العامين الأولين من الاستيطان لدعم عملية استصلاح الأرض وأعمال الحرث الأولية، إذ أن المرأة لن تتمكن بدنيا من القيام بجميع هذه المهام الشاقة.

⇦ *استراتيجية التنفيذ*

٣٢- سيجري في إطار هذا النشاط دعم ما مجموعه ثمانية مشاريع استيطان، وهي: أسيوط، وبني سويف، والفيوم، وبحيرة ناصر، والمنيا، وسوهاج، ووادي الصعايدة (جميعها في الصعيد)، والنوبارية (الوجه البحري)، وسيتوقف هذا الدعم في عام ٢٠٠٣.

٣٣- وتتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المسؤولية العامة عن النشاط. والشريك الأساسي **للبرنامج** في الوزارة هو المشرف على أنشطة **البرنامج**، والمسؤول عن تنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية وإدارة صندوق الأنشطة. ويعمل المشرف مع شريكين أساسيين آخرين في الوزارة هما: الهيئة العامة للاستصلاح والتنمية الزراعية، ومشروع مبارك للاستيطان. وتتولى الهيئة العامة للاستصلاح والتنمية الزراعية المسؤولية، في إطار مشاريع الاستيطان، عن تطوير جميع البنيات الأساسية، والاستصلاح الأولي للأرض، الذي يتم من خلال التعاقد مع مقاولين، ويتولى مشروع مبارك المسؤولية عن اختيار المستوطنين وتقديم الدعم لهم طوال عملية الاستيطان.

٣٤- وبالنسبة لمشروع الاستيطان في بحيرة ناصر، يظل الشريك الأساسي **للبرنامج** هو المشرف على أنشطة **البرنامج**. بيد أن المسؤولية عن التنفيذ الفعلي للمشروع، بما في ذلك اختيار المستوطنين والإدارة العامة للمشروع، تقع على عاتق هيئة بحيرة السد العالي.

٣٥- ومشروع مبارك وهيئة بحيرة السد العالي يتوليان أيضا المسؤولية عن التأكد من تلقي المستوطنين للتدريب، وعن مساعدتهم على تنظيم التعاونيات الزراعية لتوفير خدمات الجرارات والمدخلات الزراعية اللازمة. وسيتولى المدير الإقليمي لمشروع مبارك في الصعيد، ورئيس هيئة بحيرة السد العالي المسؤولية عن الأمور التشغيلية. ويقدم لهما الدعم عدد كاف من الموظفين المؤهلين من المهندسين والخبراء الزراعيين والمراقبين والمتخصصين في علم الاجتماع.

⇦ المستفيدون والفوائد المرجوة

٣٦- سيبلغ مجموع عدد الأسر المستفيدة مباشرة ١٣٠ ٢٩ أسرة (منها نحو ٨٢٦ ٥ أسرة تعيلها نساء)، مما يمثل ٠٠٠ ١٥٠ شخص تقريبا سيستوطنون في الأراضي المستصلحة حديثا. وسيستفيد نحو ٧٤٠ ٧٥ امرأة و٩١٠ ٦٩ رجال من المساعدة الغذائية. وستكفل إجراءات تحديد المستفيدين أن يكون جميع هؤلاء من أشد الأسر المعدمة فقرا في الصعيد؛ وستبذل الجهود عند استيطان منطقة بحيرة ناصر لتوطين الأسر النوبية التي نزحت من المنطقة عند إنشاء البحيرة.

٣٧- وسيتلقى كل مستوطن مجموعة امتيازات، أهم عنصر فيها هو قطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها ١,٠٥ هكتار. وتشمل المجموعة أيضا مساعدة للإسكان منخفض التكلفة، وعنصر تدريب وخدمات إرشادية. وتسهم سلة الأغذية التي يقدمها **البرنامج** إسهاما هاما جدا في تحقيق الأمن الغذائي الأسري خلال المرحلة الأولى الحرجة من تطوير المزرعة. فالإمداد الكافي بالغذاء سيمكن الفلاحين من البقاء في مزارعهم الجديدة، والتركيز على تنمية أرضهم.

⇦ الدعم والتنسيق

٣٨- تتحمل الحكومة من مواردها كافة التكاليف الأساسية الأولية للنشاط، بما في ذلك تكاليف جميع البنيات الأساسية، وتدريب الفلاحين، والأعمال الإرشادية. وسيشمل أيضا الدعم الحكومي المباشر لتكاليف النشاط مساهمة في صندوق الأنشطة. وبالنسبة لهذا الصندوق، ستسهم الحكومة من ميزانيتها بمبلغ ٥,٢٦ دولار لكل أسرة مستوطنة شهريا لمدة أربع سنوات. وسيستخدم الصندوق في دعم المستوطنين من خلال التسهيلات الائتمانية للأنشطة الزراعية، وللأنشطة المدرة للدخل للنساء، وكذلك للاستثمارات على مستوى المجتمعات المحلية. وستتحمل الحكومة كافة تكاليف النقل الداخلي للمعونة الغذائية وتخزينها ومناولتها.

٣٩- ويتم السعي للحصول على الدعم من المنظمات المانحة الدولية. ويتوقع بوجه خاص، أن تقدم حكومتا فرنسا وإيطاليا مساعدة ثنائية تقنية للنشاط. فقد أبدت فرنسا اهتمامها بتقديم مساعدة تقنية في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، وتدريب المستفيدين. وأبدت إيطاليا اهتمامها بالعمل في منطقة استيطان واحدة في مجال البيئة، لا سيما تدريب المستفيدين على مسائل حماية البيئة. وبالمثل، تسعى الهيئات المسؤولة عن النشاط إلى التماس المساعدة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لزيادة الائتمان الزراعي لصغار المزارعين، وتحسين إدارته. وأجرى **البرنامج** اتصالات بمنظمة الأغذية والزراعة لتقديم الدعم التقني للمشروع (لا سيما في مجالي التسويق والزراعة العضوية). كما يجري بصورة مشتركة استطلاع إمكانية تلقي تمويل من الترتيب الإيطالي الجديد لمقايضة الديون.

٤٠- وسيجري تنظيم رابطات التنمية المجتمعية وتسجيلها لدى إدارة الشؤون الاجتماعية على مستوى المحافظة. ويتوقع أن تعمل رابطات التنمية المجتمعية كأطراف نشطة للتنمية المجتمعية، ولاجتذاب الأموال والخدمات الإضافية اللازمة.

٤١- ويعمل **البرنامج** أيضا بشكل وثيق مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللذين يعدان هما أيضا برنامجيهما القطريين الجديدين، لتحديد سبل تنسيق توقيت المساعدات في المحافظات المشتركة، ولزيادة التآزر بينها. ويمكن أن تقدم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة للمستفيدين من **البرنامج**، لا سيما في مجالات التدريب على حفز الوعي الصحي للنساء، والتغذية الأسرية، ومحو الأمية.

⇦ ترتيبات الرصد

٤٢- تقع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية عن رصد النشاط بشكل عام، بما في ذلك توزيع الأغذية واستخدام صندوق الأنشطة. وسيقدم **البرنامج** التوجيه العام، بما في ذلك المتطلبات الجديدة لرصد الآثار والنتائج. وسيعهد كل مشروع استيطان بمهمة جمع بيانات الرصد ونقلها إلى الموظفين المؤهلين في الموقع. وسيوفر المشروع أيضا المعدات اللازمة والتدريب الملائم من أجل دعم عملية جمع بيانات الرصد ومعالجتها ونقلها بشكل فعال. وسيعين المشرف موظفين خصيصا لرصد توزيع الأغذية، واستخدام صندوق الأنشطة، والتغييرات في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية.

٤٣- وستجمع البيانات الأساسية عن النشاط لتوفير أساس لعملية الرصد والتقييم في المستقبل. وسيركز **البرنامج** الرصد على مجموعة واسعة النطاق من عناصر الأنشطة، بما في ذلك ما يلي: "١" مقدار ونوعية الأغذية الموزعة/المتلقاة ومدى جودتها؛ "٢" وتيرة توزيع الأغذية؛ "٣" مدى اكتمال بطاقات الحصص الغذائية الأسرية؛ "٤" استخدام صندوق الأنشطة؛ "٥" توزيع الأراضي باسم النساء اللاتي يعلن أسرا وباسم زوجات المستوطنين؛ "٦" توافر أنشطة التدريب والمشاركة فيها حسب نوع الجنس؛ "٧" مشاركة المستوطنين والمستوطنات في اتخاذ القرار على الصعيد المحلي؛ "٨" التقدم المحرز في تطوير المزرعة؛ "٩" التقدم المحرز في زراعة المحاصيل؛ "١٠" التغييرات في دخل الأسرة والاستهلاك الغذائي الأسري.

⇦ تقدير التكاليف

٤٤- سيتطلب النشاط ما مجموعه ٦٧ ٧٣١ طنا من الأغذية، تتألف من ٥٥ ٤٤٠ طنا من دقيق القمح، و٣ ٨٠٥ أطنان من الزيت النباتي، و٥ ٥٥٠ طنا من العدس، و٢ ٩٣٦ طنا من السكر، بتكلفة تشغيلية مباشرة على **البرنامج** قدرها ٢١ ٤٨٥ ٣٨١ دولارا على خمس سنوات، بينما ستبلغ مساهمة الحكومة ٢٩ ٢٠٤ ١٦٩ دولارا.

النشاط الثاني: تقديم الدعم للمجتمعات الصحراوية الضعيفة

⇦ التركيز الاستراتيجي

٤٥- سيستفيد من هذا النشاط، الذي يدعم تطوير سبل عيش عريضة القاعدة ومستدامة، مجتمعات البدو الفقيرة التي تعاني بدرجة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي، وتعيش في ظروف صحراوية بالغة القسوة في سيناء وفي محافظة البحر الأحمر، والأسر المعدمة الفقيرة من محافظة البحر الأحمر وصعيد مصر. وستدعم المعونة الغذائية هؤلاء المستفيدين خلال تحولهم من سبل عيش تقليدية إلى سبل عيش جديدة.

٤٦- ويسعى هذا النشاط لتحقيق الهدف الخامس من سياسة تحفيز التنمية: تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش أكثر استدامة.

⇦ تحليل الأوضاع

٤٧- للفقر بعد إقليمي واضح في مصر. ويفيد تقدير أجري مؤخرا أن انتشار الفقر قد وصل إلى نسبة ٢٣ في المائة في مصر، وأن الصعيد به أعلى نسبة لانتشار الفقر (٣٤ في المائة). بيد أنه توجد بالفعل جيوب فقر أخرى في مصر، لا سيما بين المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق صحراوية حيث تندر الموارد، وتكون ظروف الحياة أشد قسوة. فالبدو الذين يعيشون في سيناء وفي جنوبي محافظة البحر الأحمر يبقون على قيد الحياة بالكاد بأنماط حياتهم التقليدية.

وعلى الرغم من ندرة البيانات المتوفرة عن هؤلاء الناس (قياسا بمناطق أخر في مصر، مما يجعل من الصحب مقارنة هشاشة الأوضاع)، فإن حياتهم تتسم بانخفاض بالغ في مستويات التعليم، وبشدة تفشي الأمراض وسوء التغذية. ولذا، أعطت حكومة مصر أولوية إنمائية عالية لمحافظات البحر الأحمر وسيناء.

٤٨- ويواجه البدو الرحالة مشكلة تزايد نفاد مناطق المرعى لرعي حيواناتهم. وتركز الحكومة على مساعدة البدو على النجاح في الاستيطان، وكسب الرزق من الزراعة المختلطة من خلال إدخال تقنيات جمع المياه. وهذه الزراعة المستقرة ستساعد أيضا على بناء المجتمعات، مع التصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في عدم كفاية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بتوفير خدمات ملائمة للمجتمعات الجديدة. وأيضا في الهضبة المركزية في محافظة البحر الأحمر، وهي منطقة صحراوية أيضا ولكن بها كمية وفيرة من المياه الجوفية المتجددة، تستهل الحكومة برنامجا إنمائيا لاستصلاح أراض جديدة لتوطين المعدمين من محافظة البحر الأحمر ومن الصعيد.

٤٩- وستستهدف أنشطة جمع المياه تعزيز البيئة في مناطق الاستيطان والمناطق المجاورة بها. وستقيم الحكومة في هذه المجتمعات الجديدة مدارس ابتدائية، وعيادات طبية، وطرقا محسنة، وفي بعض المناطق، الكهرباء.

⇦ *الأهداف والنتائج المنشودة*

٥٠- إن الهدف الذي يرمي النشاط إلى تحقيقه على المدى الطويل هو استحداث سبل عيش جديدة ومستدامة للسكان الرحل الفقراء جدا، وللمهاجرين من وادي النيل المكتظ بالسكان. ويتحقق ذلك من خلال المساعدة على الزراعة المستقرة (لمجتمعات الرحل) والاستيطان الزراعي (للمعدمين) باستخدام مصادر الري الجوفية. ويتسق هذا النشاط مع السياسة الوطنية، وتوليه الحكومة المصرية أولوية عالية.

٥١- وستمارس مجتمعات البدو المحلية المستفيدة زراعة مستقرة، وستشرع في الزراعة المروية، مما سيحسن الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج والدخل. وستتسم مصادر الدخل بالتنوع والاستدامة وسيمكن التعويل عليها أكثر من ذي قبل، ولن تكون ضارة بالبيئة. وسيحصل من استقر من البدو والمستوطنون المعدمون على خدمات اجتماعية في ظل بيئة مجتمعية مستقرة.

٥٢- المخرجات:

- إنشاء مستوطنات زراعية للبدو والفقراء المعدمين، تتألف من ٨ ٦٠٠ مزرعة جديدة تشمل ٥ ١٠٠ مزرعة تروى من المياه المجمعة، و٣ ٥٠٠ مزرعة تروى بالمياه الجوفية؛
- تدريب ٨ ٦٠٠ مستفيد على تقنيات زراعية جديدة كفيلة بزيادة الإنتاج بأكبر درجة في ظل ظروف قاسية؛
- استخدام أكثر من ٣٠ في المائة من المزارعين تسهيلات ائتمانية من صندوق الأنشطة؛
- إنشاء ١٦ مدرسة ابتدائية وعيادات طبية عاملة؛
- تمثل الأسر التي تعيلها نساء المستوطنة ١٥ في المائة من جميع المستفيدين.

⇦ *دور المعونة الغذائية وأشكالها*

٥٣- ستقدم المساعدات الغذائية **للبرنامج** للفقراء المعدمين من السكان البدو الرحل خلال عملية الاستيطان/الاستقرار، إلى حين أن يصلوا إلى مستوى إنتاج يكفي لتلبية احتياجاتهم. ويتوقع التوصل إلى هذا المستوى في العام الرابع عقب

الاستيطان/الاستقرار. وستتلقى الأسر حصة غذائية شهرية من دقيق القمح (٦٧,٥ كغم)، والزيت النباتي (٤,٥ كغم)، والعدس (٦ كغم)، والسكر (٩ كغم) لمدة أربع سنوات.

⇦ *استراتيجية التنفيذ*

٥٤- وتتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المسؤولية العامة في محافظة البحر الأحمر عن تنفيذ المشروع، الذي سيسند إلى معهد بحوث الصحراء. وفي سيناء، تتولى وزارة التنمية والمجتمعات الجديدة المسؤولية العامة، وتعمل من خلال هيئة تنمية سيناء لتنفيذ المشروع. ويواصل الإشراف على المشروع من خلال لجنة إدارة يشارك فيها المكتب القطري.

٥٥- وخلال تنفيذ المشروع، ستنفذ استراتيجية مشتركة لتطبيق نهج تشاركي لإشراك المستفيدين في عمليات اتخاذ القرار، بما في ذلك اختيار المستفيدين (في المستوطنات الجديدة)، لتوفير المرافق المجتمعية الضرورية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

⇦ *المستفيدون والفوائد المرجوة*

٥٦- سيدعم النشاط ٣ ٥٠٠ أسرة معدمة (منها ٥٢٥ أسرة تعيلها نساء)، و ٥ ١٠٠ أسرة من البدو الرحل (منها ٧٦٥ أسرة تعيلها نساء). وسيستفيد نحو ٢٢ ١٤٥ امرأة و٢٠ ٨٥٥ رجلا من المساعدة الغذائية. وستمنح كل أسرة من الأسر المعدمة البالغ عددها ٣ ٥٠٠ أسرة قطعة أرض زراعية مساحتها ١,٠٥ هكتار، تروى من مياه جوفية متجددة. وستقدم المساعدة لأسر البدو البالغ عددها ٥ ١٠٠ في استصلاح أراضي ملائمة في قاع الوادي للإنتاج الزراعي بمياه الأمطار بتطبيق تقنيات جمع المياه (بناء سدود، وصهاريج، وآبار).

٥٧- وستتلقى جميع الأسر المستفيدة التدريب الزراعي (إنتاج المحاصيل، واستخدام المدخلات، والتسويق)، وسيقومون بإنشاء منازلهم الدائمة بأنفسهم. وسيستفيدون من زيادة منتظمة وتدريجية في الدخل نتيجة لتنوع الزراعة والتحول إلى زراعة محاصيل ذات قيمة أكبر. وبمجرد إنشاء المزرعة والإسكان الدائم، سيتلقى المستفيدون أيضا مستندات تثبت ملكية حيازاتهم.

٥٨- ومن خلال إنشاء المجتمعات الزراعية، ستقدم للمستفيدين الخدمات الحكومية المجتمعية. التي تشمل إنشاء وتشغيل مدارس ابتدائية وعيادات طبية، وكذلك تحسين طرق الوصول إلى القرى. وستقوم الحكومة أيضا، حيثما أمكن ذلك، بإنشاء شبكات لتوليد الكهرباء تشمل هذه القرى.

⇦ *الدعم والتنسيق*

٥٩- وسيقوم مدراء المشروع في محافظات سيناء والبحر الأحمر، بمساعدة عدد كاف من الموظفين، بتصريف الشؤون التشغيلية. وسيقدم موظفو معهد بحوث الصحراء الدعم التقني للتنمية الزراعية والإنتاج المختلط للمحاصيل. وستنشأ وحدات زراعية من خلال تطوير تقنيات جمع المياه وبناء الآبار والصهاريج. وسيجري تدريب النساء والبنات على الأنشطة الأسرية المدرة للدخل و/أو دروس محو الأمية، وفي مجال الرعاية الصحية والتغذية. كما سيشتري **البرنامج** مضخات وسخانات شمسية وسيارات ذات دفع بالعجلات الأربع في إطار النشاط. وستكفل المساهمات الحكومية النقل البري والتخزين والمناولة.

⇦ التنسيق والشراكات

٦٠- أجريت مناقشات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لاستطلاع ما يمكن تقديمه من ائتمانات زراعية لصغار الفلاحين من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمساعدة التقنية من منظمة الأغذية والزراعة لتحسين موارد الأسواق (أي زراعة المحاصيل المطلوبة وتقديمها للأسواق)، وتنمية القدرة على الزراعة العضوية. ولعل من الممكن استخدام الاتفاق الموقع عليه في الآونة الأخيرة بمقايضة الديون الإيطالية لتمويل هذه المساعدة الإضافية.

⇦ ترتيبات الرصد والتقييم

٦١- ستنفذ وحدات الرصد والتقييم، بتعاون وثيق مع وحدات الإدارة الأخرى، برنامجا لرصد الأنشطة باعتبار ذلك أداة من أدوات الإدارة. وسيركز نشاط الرصد والتقييم على مخرجات النشاط (تحقيق مقاصد المشروع وأهدافه)، وعلى نتائجه (تحسين الأمن الغذائي، والانتفاع بالخدمات التربوية والصحية). وستجرى دراسات أساسية للمخرجات والنتائج، وسيضطلع بعمليات تقييم بالمشاركة في الريف لتحديد التقدم على المستوى الأسري، وأيضا لتقييم مدى مشاركة المستفيدين وفعاليتها. وفضلا عن ذلك، سيواصل **البرنامج** برنامجه التدريبي لموظفي المشروع لتحسين مشاركة المستفيدين والتوعية بتمايز الجنسين.

⇦ تقدير التكاليف

٦٢- يبلغ مجموع إسهام **البرنامج** ١٧٧ ٤٢ طنا، ويتألف من ٤٤٨ ٣٦ طنا من دقيق القمح، و٢١٤ ١ طنا من الزيت النباتي، و٣٩٥ ٢ طنا من العدس، و١٢٠ ٢ طنا من السكر، بتكلفة تشغيلية مباشرة قدرها ٠٨١ ٨٨٠ ١٢ دولارا أمريكيا على خمس سنوات. ويبلغ مجموع إسهام الحكومة ما يزيد على ٨٣ مليون دولار.

أنشطة الدعم

٦٣- أحرز تقدم هائل في أنشطة مساعدات **البرنامج** لتغيير المواقف وممارسات التنفيذ فيما يتعلق بتمايز الجنسين والمشاركة. ويرجع الفضل في ذلك إلى شركاء **البرنامج** التنفيذيين. بيد أنه لا يزال من الممكن إنجاز المزيد، وهناك أنشطة جديدة في البرنامج القطري ينبغي تدريب الموظفين عليها. ولذا، سيعد المكتب القطري، بالتعاون مع النظراء الحكوميين، خطة استراتيجية جديدة لتوفير فرص التدريب لجميع موظفي البرنامج في مجال المسائل المتصلة بتمايز الجنسين والمشاركة، مما سيحسن تنفيذ النشاط بإيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات المستفيدين، ذكورا وإناثا على السواء، وسيكسب أداة الرصد والتقييم مزيدا من الأهمية الإدارية.

٦٤- ويعمل **البرنامج** في مصر أيضا مع الوحدة الإقليمية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لجمع بيانات مصنفة في الصعيد. ويرتبط هذا العمل أيضا بتحديث قاعدة بيانات عملية التقييم القطري الموحد. وإضافة إلى ذلك، يستطلع المكتب القطري إمكانية استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لتقييم الأثر البيئي للأنشطة، وكذلك التقدم المحرز في إنتاج المحاصيل.

المشكلات الرئيسية والافتراضات والمخاطر

٦٥- يتوقف إلى حد بعيد نجاح البرنامج القطري في تحسين الأمن الغذائي والدخل للمستفيدين على المدخلات التقنية، التي سيقدم الشركاء التنفيذيون معظمها. ويتوقع البرنامج القطري أن تتوافر المدخلات التقنية في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية اللائقة. بيد أنه سيتعين رصد تقدم هذا الافتراض عن كثب، نظرا للعقبات المواجهة في التنفيذ العملي، بما في ذلك الحصول على الموافقة على الميزانيات، والإجراءات الإدارية.

٦٦- ويركز البرنامج القطري تركيزا كبيرا على الشراكات. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من إقامة شراكات هو زيادة التآزر بأكبر درجة، فإن الأمر ينطوي على عدد من المخاطر. فاستمرارية التمويل من جانب جميع الشركاء يتسم بأهمية حاسمة، شأنها شأن استمرارية ديناميات العلاقات والالتزام بين الوكالات.

٦٧- ومن المنتظر أن تتحقق أهداف البرنامج القطري أساسا من خلال عمل المستفيدين على زيادة الإنتاج الزراعي. وستخصص المنتجات الزراعية للاستهلاك الشخصي والبيع على السواء؛ ومن ثم، فإن وجود أسواق مستقرة ومربحة أمر بالغ الأهمية لنجاح الأنشطة. ولئن كانت بعض عوامل التسويق لا تخضع لسيطرة المنتجين، فإنه يمكن لمرافق الدعم المختصة التصدي لبعض المسائل – مثل الاختيار المناسب للمحاصيل، وتوافر المدخلات، والتخزين المؤقت. وسيتعين على **البرنامج** والشركاء المنفذين رصد مسائل الإنتاج والتسويق، واتخاذ تدابير تصحيحية عند الاقتضاء. وسيلزم في كثير من الحالات دعم الإسهامات الإيجابية التي يقدمها الشركاء المنفذون.

٦٨- ويجري تنفيذ أنشطة الاستيطان في الأراضي المستصلحة حديثا، وأنشطة الاستيطان في الصحراء المعانة من **البرنامج** في ظل بيئة قاسية وهشة. والنتائج الفورية تبدو إيجابية من حيث العوامل البيئية. بيد أنه نظرا لهشاشة وضع هذه الأراضي الحدية، ينبغي للحكومة و**البرنامج** أن يواصلا رصد الحالة رصدا دقيقا. ويناقش **البرنامج** إمكانية التعاون مع وكالات ثنائية في مجال الرصد البيئي والأنشطة لتحسين إدارة الفضلات الصلبة، على سبيل المثال. وأحرز في هذا الصدد تقدم مع الوكالة الإيطالية للتعاون في الصعيد.

إدارة البرنامج القطري

التقدير

٦٩- تم إعداد النشاطين المنفذين في الصعيد وفي محافظة البحر الأحمر وفقا لعملية الإعداد التقليدية. وهذا يعني أن الحكومة قدمت طلبات رسمية، ونظم المكتب القطري بعثات لزيارة مناطق المشروع، وأعدت مخططات المشروع. وستوفد بعثات التقييم خلال عام ٢٠٠١، وسيجري صياغة ملخصات المشروع. وبالنسبة لأنشطة التقدير، سيحصل المكتب القطري على المساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إطار ترتيبات التعاون التقني. وسيجري، بالتعاون مع المكتب الإقليمي، إعداد الصلاحيات وتقارير الاستعراض والتقدير وملخصات الأنشطة، وسيجري تشاطرها مع الوزارات الممثلة للشركاء المنفذين، وعند الاقتضاء، مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة والوكالات الثنائية. وستقوم لجنة محلية لاستعراض البرنامج باستعراض ملخصات الأنشطة.

التنفيذ

٧٠- من حيث حجم الأنشطة، سيبلغ البرنامج القطري نفس المستوى المحقق في البرنامج القطري السابق تقريبا. ولذا، يرى أن نفس مستوى التوظيف في البرنامج القطري سيكون كافيا، وسيبقى عليه. وسيجري التنفيذ على أساس نهج على نطاق البرنامج، وإن كانت ستسند مسؤوليات فردية أيضا. وسيجري تشجيع الموظفين المختصين في البرنامج القطري ومن الشركاء المنفذين على المشاركة في التدريب على الجوانب الهامة مثل تحليل الإطار المنطقي، وخط العمل لقضايا الجنسين، وتقنيات التقييم بالمشاركة في الريف.

٧١- هيئات التنسيق والتنفيذ: الشريك الرئيسي المنفذ **للبرنامج** في مصر هو وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. فوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي هي المسؤولة مباشرة عن تنفيذ كافة مشروعات **البرنامج**، باستثناء مشروع سيناء، الذي تنفذه وزارة المجتمعات الجديدة. وتعتمد وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أيضا على دعم وزارات ومؤسسات أخرى. فعلى سبيل المثال، يطلب من وزارتي الصحة والتربية المساعدة في تزويد العيادات الصحية والمدارس بالموظفين. كما يطلب أحيانا من المؤسسات المتخصصة، مثل معهد البحوث الصحراوية في محافظة البحر الأحمر، تقديم المساعدة للمشاريع بشأن مسائل محددة.

٧٢- و**للبرنامج** سجل حافل في مضمار التعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وقد أشادت بعثات كثيرة **(**بما فيها بعثة البرنامج القطري لتقييم منتصف المدة لعام ٢٠٠٠**)** بقدرة الوزارة على كفالة التمويل المناظر، وكذلك على إدارة أغذية **البرنامج** ومشاريعه.

٧٣- وقد عمل المكتب القطري مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي خلال البرنامج القطري السابق لتحسين قدرة موظفي المشروع على تطبيق نظم تراعي التمايز بين الجنسين، ونظم للرصد التشاركي والتقييم. ونظرا لضرورة زيادة العمل بأسلوب الإدارة القائمة على تحقيق نتائج، سيستمر هذا النظام في هذا البرنامج القطري.

٧٤- ومع تطوير التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، تسلم الحكومة ووكالات الأمم المتحدة بالحاجة إلى مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات. وقد تطورت آليات مختلفة رسمية وغير رسمية على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك تصميم صفحات مشتركة على شبكة الويب للاستعراض المتبادل للبرامج القطرية، وتنظيم عمليات استعراض سنوية رسمية ومشتركة للبرنامج.

٧٥- **تعزيز المبادرات الرامية إلى التمكين للمرأة:** يهدف البرنامج القطري، في مجالات المساعدة سالفة الذكر في القطاع الريفي، إلى زيادة محو أمية المرأة وزيادة مهارتها لكسب الدخل، وكذلك التصدي لبعض المشاكل الصحية الملحة التي تواجهها. ويتوقع الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإضافة إلى ذلك، سيجري دعم وتعزيز المبادرات الناجحة التي يرعاها **البرنامج** في مجال السياسات، والرامية إلى التمكين للمرأة **(**توزيع الأرض وسندات الملكية على النساء، واستصدار بطاقات هوية لهن**)**. وسيعمل **البرنامج** على إبرام شراكات مع الوكالات الأخرى العاملة في هذه المجالات لكفالة النجاح والاتساق. ومن الأهداف المنشودة زيادة مجموع عدد النساء المشاركات في اللجان الإنمائية إلى ٣٠ في المائة كحد أدنى. وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك في عدد من المجتمعات المحلية المستفيدة. وفي هذه الحالات، سيتوخى **البرنامج** استراتيجيات بديلة لتمكين المرأة من التعبير عن رأيها. وفضلا عن ذلك، ستكفل الأنشطة بشكل منتظم توزيع ١٥ إلى ٢٠ في المائة على الأقل من الموارد الأساسية للنشاط على النساء. وأخيرا، ستصدر جميع بطاقات الحصص الغذائية الأسرية باسم الزوجين.

٧٦- **تعزيز المشاركة:** سيستمر تعزيز عناصر النشاط التشاركي التي حددتها بعثات التقييم والاستعراض باعتبارها تقدم إسهاما مفيدا. ومن الأهداف الأساسية لاعتماد نهج تشاركي أكثر متانة كفالة استعداد المستفيدين ذاتهم للمساهمة في التخطيط واتخاذ القرار عند انتهاء أنشطة البرنامج القطري. ويتسم دور الحكومة هنا بأهمية بالغة، وستدرج أنماط المشاركة، وكذلك الجوانب الرئيسية للتنفيذ في العقود التشغيلية للأنشطة الجديدة. وكما أوصت بعثة التقييم، ستعد خطط مفصلة للنهج التشاركية منذ بداية المشاريع المعانة من **البرنامج**، وستستخدم تلك النهج طوال العملية.

٧٧- إن الحصول على المعلومات أمر حاسم الأهمية للمشاركة. ومن المزمع في إطار البرنامج القطري الجديد تقديم المعلومات للمستفيدين بمزيد من الفعالية. فستقدم إلى جميع المستفيدين، على سبيل المثال، كتيبات بسيطة توضح المشروع وأهدافه، وما يتوقع من المستفيدين عمله، وما يتوقع من الإدارة. وحتى إذا كان بعض الأفراد أميين، فبوسعهم الاستعانة بصديق لقراءتها لهم.

٧٨- وفي إطار البرنامج القطري الحالي، تم بذل الجهود لتنمية المجتمعات المحلية، إما من خلال الإنشاء الرسمي لرابطات التنمية المجتمعية، المسجلة لدى الحكومة، أو من خلال إنشاء تعاونيات. وتوضح التجربة أنه يلزم عمل المزيد لتطوير قدرات هذه المنظمات. ويتحلى السكان في المجتمعات الجديدة بقدر من الدينامية أكبر بكثير من سكان المجتمعات القديمة، كما أنهم على استعداد لتلقي مقترحات بشأن كيفية جعل مجتمعاتهم أكثر فعالية. وفي إطار عمليات الرصد المندرجة في البرنامج القطري الجديد، سيجري جمع هذا النوع من المعلومات النوعية، وسينظم الدعم التقني لتعزيز القدرة والتصدي لما قد يكتشف من مشاكل.

٧٩- **الإمداد بالأغذية:** تمول مصر، منذ عدة سنوات، جميع ترتيبات الإمداد بالأغذية، بما في ذلك النقل البري والتخزين والمناولة. فجميع الشحنات تقريبا تصل إلى ميناء الإسكندرية، حيث تدخل في حيازة الحكومة لدى التفريغ. وفي المرحلة الأولى، تحفظ الأغذية في مستودعات في الميناء. وبعد ذلك، تتعاقد الهيئات المسؤولة عن النشاط مع شركات نقل تجاري لنقل السلع الغذائية إلى مستودعات المشروع. ويجري تتبع حركات المستودعات والأغذية في تقارير فصلية. ويتحقق المسؤولون في **البرنامج**، في إطار زيارات الرصد، من صحة هذه المعلومات. وتوزع الأغذية على المستفيدين كل ثلاثة شهور بتقديم بطاقات الحصص الغذائية الأسرية. وتجدر الإشارة إلى أن مستويات بند خسائر السعر بعد التكلفة والتأمين والشحن في مصر هي من أقل المستويات.

٨٠- وتعد الهيئات المسؤولة عن المشروع كل عام خطة عمل وجدولا زمنيا لتسليم الأغذية. ويستعرض موظفو **البرنامج** هذه الخطط للتأكد خاصة من احترام العقود التشغيلية ومن عدم تجاوز مجموع الطلبات للمخصصات المحددة لمصر.

استراتيجية إنهاء المساعدات

٨١- سينهي **البرنامج** مساعداته المقدمة في الوجه البحري من مصر، على نحو ما ورد في مخطط الاستراتيجية القطرية، وسيركز أنشطته على مناطق الصعيد والمناطق الصحراوية التي حددها تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها باعتبارها مناطق فقيرة ومنعدمة الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، فقد حدد النشاطان الأساسيان للبرنامج القطري بوضوح أهدافهما المقرر تحقيقهما خلال فترة محدودة.

الاستدامة

٨٢- إن أنواع أنشطة الإنتاج التي يشجع عليها البرنامج القطري قابلة للاستدامة بعد انتهائه. وهيكل الأصول التي اكتسبها المستفيدون يسهم في هذه الاستدامة. والمستفيدون يملكون قانونا أو عرفا الأصول المادية التي أسفرت عنها الأنشطة (البيوت، والأراضي المستصلحة، والصهاريج، والأراضي المحاطة بسياج، وما إلى ذلك)، أو سيملكونها في المستقبل، بعد سداد قروضهم الطويلة الأجل للحكومة. وإضافة إلى ذلك، توفر الأنشطة التدريب، وتعزز التنمية المجتمعية، بدعم جزئي من المعونة الغذائية، مما يتيح للمستفيدين بناء موارد بشرية وأصول اجتماعية قيمة.

الرصد ومراجعة الحسابات

٨٣- نظرا لأن رصد آثار أنشطة البرنامج وتأثيرها من مقتضيات إطار سياسة تحفيز التنمية، يجري اتخاذ التدابير لإعادة تشكيل نظام الرصد الحالي. وتمشيا مع توصيات بعثة الاستعراض وبعثات تقييم منتصف المدة، يعمل المكتب القطري مع الشركاء المنفذين على تحقيق ما يلي:

(أ) إعداد قاعدة بيانات منهجية، متكاملة مع التقييم القطري الموحد وبدعم من وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، للحصول على صورة عامة أوضح للفقر والجوع في مصر، ولآثار البرنامج المشترك بين الحكومة و**البرنامج** على المستفيدين. وسيشمل ذلك القيام سنويا بجمع المؤشرات الرئيسية للبرنامج التالية:

- مستوى الاستهلاك الغذائي قياسا بالاحتياجات
- مستوى الدخل قياسا بالاحتياجات الأساسية
- توافر/استخدام الأصول المجتمعية
- معدلات حضور/بقاء الأطفال في المدارس المستفيدة

(ب) التركيز بشكل واضح على تحليل بيانات الرصد بغرض المساعدة في إدارة الأنشطة وتقييم آثارها وتأثيرها؛

(د) جعل موظفي إدارة المشروع أكثر تجاوبا مع المعلومات المجمعة؛

(د) إجراء تحليلات دورية للتكلفة بالنسبة للعائد لتقييم ما إذا كانت الأنشطة تحقق النتائج المنشودة على نحو فعال من حيث الكلفة؛

(هـ) إجراء عمليات تقييم بالمشاركة في الريف على أساس دوري (مرتين في فترة خمس سنوات مثلا) لجميع الأنشطة.

٨٤- وتحقيقا للأغراض سالفة الذكر، تقوم وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، التابعة لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتوثيق أواصر الصلة مع الوكالة المركزية للحشد الجماهيري والإحصاءات من أجل جمع مزيد من البيانات المصنفة، وبذلك الحصول على خرائط أدق لهشاشة الأوضاع. وفي المكتب القطري، يتولى أحد الموظفين المسؤولية عن الاتصال مع وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع موظفين مماثلين في وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتحديث التقييم القطري الموحد. وقد جعل هذا الترتيب من **البرنامج** مساهما أساسيا في قاعدة بيانات التقييم القطري الموحد. وفي مناطق الأنشطة، سيسند إلى موظفي الرصد الذين يبلغون بالفعل عن تقدم الأنشطة مهمة التبليغ عن المعلومات البرنامجية اللازمة لقاعدة البيانات المجملة أعلاه. وسيجري مقارنة هذه المعلومات في المكتب القطري.

٨٥- ويعمل المكتب القطري أيضا مع الوكالات المستخدمة لتكنولوجيا الاستشعار عن بعد للحصول على صور متسلسلة زمنيا لمناطق المشروع، وخاصة للنباتات في منطقة ما، ثم تحديث هذه الصور فيما بعد.

النشاط التكميلي الأول: مبادرة التغذية المدرسية في مصر

⇦ *التركيز الاستراتيجي*

٨٦- التركيز الاستراتيجي سينفذ هذا النشاط التكميلي الذي مدته ثلاث سنوات في محافظتين من المحافظات ذاتها التي تنفذ فيها الأنشطة الأساسية، وسيكمل النشاط التكميلي هذه الأنشطة. فتقديم وجبة باردة يوميا في المدرسة سيشجع الأسر الفقيرة في هاتين المحافظتين على إرسال أطفالها إلى المدرسة. وسيستفيد الأطفال مباشرة من القيمة الغذائية للغذاء.

٨٧- ويتصدى النشاط التكميلي للهدف الثاني من سياسة تحفيز التنمية: تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب.

⇦ *تحليل الأوضاع*

٨٨- على الرغم من أن معدل القيد في المدارس الابتدائية في مصر مرتفع نسبيا، فلا يزال هناك تفاوتات إقليمية. فمعدل القيد في العديد من محافظات الصعيد مثلا يقل بشكل كبير عن المتوسط الوطني. والأطفال الذين لا يلتحقون بمرحلة التعليم الابتدائي يصبحون من الكبار الأميين على الأرجح، وكذلك أقل حظا بشكل منتظم من حيث فرص العمل.

٨٩- ويستقبل نظام التعليم الابتدائي في مصر نحو ٧,٥ مليون تلميذ (٤ ملايين ولد و٣,٥ مليون بنت) في ١٥ ٦١٧ مدرسة. ويوجد أكبر عدد من الأطفال من الفئة العمرية ٧-١١ سنة، ممن لا يلتحقون بالمرحلة الابتدائية في محافظة الفيوم في الصعيد (٢١,٨ في المائة)، في حين يبلغ المتوسط الوطني في مصر ٩,٣ في المائة تقريبا. ومحافظة الفيوم هي أيضا ثاني محافظة في مصر من حيث انتشار الفقر (نحو ٤٠,٦ في المائة من الفقراء و ١٤ في المائة من الفقراء بشكل مدقع). وعلى الرغم من أن البيانات غير متوفرة بالنسبة لسيناء، فقد لوحظ أن مستوى المواظبة على الدراسة للأطفال من الأسر البدوية، سواء أكانت من الرحل أو شبه الرحل، منخفض. ونظرا للأدوار الأسرية التقليدية للنساء والبنات، فإن معدلات مواظبة البنات ستكون أكثر انخفاضا.

٩٠- وتجدر أيضا ملاحظة أن نحو ٥٢ في المائة من أطفال المدارس من الفئة العمرية ٦-١٢ عاما في مصر يعانون من فقر الدم.

⇦ *الأهداف والنتائج المنشودة*

٩١- الهدف من هذا النشاط هو مساعدة الأسر الفقيرة في الصعيد والمناطق الصحراوية على إرسال أطفالها إلى المدرسة الابتدائية، وتمكين الأطفال الفقراء من التركيز والتعلم من خلال المساعدة الغذائية في المدرسة.

٩٢- وسيشمل هذا المشروع محافظتي الفيوم وشمال سيناء. والنتيجة المتوقعة للنشاط هي زيادة عدد الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي في المناطق المستفيدة، وتقدير من جانب الآباء لقيمة تعليم أطفالهم على المدى الطويل. وسيتحقق ذلك من خلال زيادة مواظبة الأطفال في المدارس الابتدائية وانخفاض معدلات الانقطاع عن المدرسة.

وإضافة إلى ذلك، فإن برامج التغذية المدرسية ستساعد الأطفال على زيادة التركيز في عملهم، وبذلك الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الأنشطة الأكاديمية وغير الأكاديمية المقدمة.

⇦ دور المعونة الغذائية وأشكالها

٩٣- إن دور المعونة الغذائية هو في المقام الأول تقديم حافز للآباء والأمهات لكي يرسلوا أطفالهم إلى المدرسة. ومن المتوقع أن تساعد هذه المعونة البنات على وجه الخصوص، نظرا للأدوار الاقتصادية التي يقمن بها في الأسرة. ومن شأن المساعدة الغذائية أيضا أن تساعد على تخفيف حدة الجوع على المدى القصير، ومن ثم على زيادة التركيز وتحسين الأداء الأكاديمي.

٩٤- وستقدم وجبة باردة مغذية يوميا للأطفال في نحو ٦٦٠ مدرسة ابتدائية. وسيساعد هذا على توسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية القائم في ١١٧ مدرسة، الذي تضطلع به وزارة الزراعة والاستصلاح الزراعي من خلال مركز النهوض بالأمومة والطفولة. وسيقدم **البرنامج**، ضمن مكونات الوجبات الباردة، دقيق قمح مقوى، والزيت النباتي، والسكر، وستوفر الحكومة الجبن.

⇦ استراتيجية التنفيذ

٩٥- تحت الرعاية الشاملة لوزارة التربية، سيكون الشريك المنفذ **للبرنامج** هي وزارة الزراعة والاستصلاح الزراعي، التي ستسند المسؤولية عن التنفيذ الميداني إلى مركز النهوض بالأمومة والطفولة، وهو هيئة تابعة للوزارة. وتقدم حاليا حصة غذائية يوميا للأطفال في ٧٩ مدرسة في الفيوم و٣٨ مدرسة في شمال سيناء. وتحضر الحصة الغذائية يوميا في مراكز تحضير الأغذية في الفيوم والعريش (شمال سيناء)، وتوزع على المدارس بسيارات نقل. ويوفر المركز أيضا التدريب للنساء والبنات في مجال الصحة العامة وتجهيز الأغذية، وتتولى النساء بشكل أساسي تشغيل المراكز الفرعية.

٩٦- وستسلم السلع الغذائية مباشرة إلى المشروع في الفيوم والإسماعيلية، وتخزن في مستودعات تصل إليها بسهولة مراكز تحضير الوجبات الباردة. وسينشأ نحو عشرة مرافق لتحضير الوجبات في الأقاليم المستفيدة. وسيجهز الموظفون في المراكز الوجبات الباردة يوميا تحت الإشراف الكامل لإدارة الصحة.

٩٧- وتنقل الوجبات الباردة بعد ذلك إلى المدارس المستفيدة حيث تقبل لجان التغذية المدرسية الشحنة، وتوزع الوجبات الباردة على الأطفال. وستضطلع اللجنة ذاتها بالمسؤولية عن تقديم النصيحة للأطفال بشأن تحسين الوجبات الغذائية والممارسات الصحية.

٩٨- وسيسعى **البرنامج**، قدر المستطاع، إلى توفير سلع غذائية مدعومة بالفيتامينات والمعادن. كما سيلتمس **البرنامج** المشورة والمساعدة من منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتحديد ما إذا كان الأطفال المستفيدون سيحتاجون إلى مكملات غذائية إضافية أو إلى إزالة الديدان.

٩٩- وستتحمل الحكومة كافة تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة.

⇦ المستفيدون والفوائد

١٠٠- يتوقع أن يبلغ عدد الأطفال المستفيدين من هذا النشاط ٦٠٠ ٢٨٢ طفل، ويهدف النشاط إلى أن يكون نصف هذا العدد من البنات.

⇦ ترتيبات الرصد

١٠١- ستعد لجان التغذية المدرسية تقارير توزيع فصلية، وستجمع هذه التقارير في تقرير حكومي موحد يرسل إلى الإدارة المركزية للمشروع. وستدمج هذه التقارير، مع الحركات العامة للسلع الغذائية، في تقرير حكومي مرحلي فصلي يقدم إلى **البرنامج**. وسيعد، بالتعاون مع وزارة التربية، تقرير نصف سنوي عن تنفيذ المشروع، وسيشمل بيانات كمية ونوعية عن مواظبة الأطفال في المدارس المستفيدة وأوضاع الوجبات الغذائية. وستجري إدارة المشروع **والبرنامج** عمليات مراقبة منتظمة وزيارات ميدانية للتأكد من تنفيذ النشاط على النحو اللائق، ومن تحقيق أهداف المشروع.

⇦ تقدير التكاليف

١٠٢- سيتطلب هذا النشاط الذي سيستغرق ثلاث سنوات ٣٦٩ ٣١ طنا من السلع الغذائية، تتألف من ٤٣٤ ٢٥ طنا من دقيق القمح، و ٥٤٣,٤ ٢ طن من الزيت النباتي، و ٣٩١,٢ ٣ طن من السكر، بتكلفة تشغيلية مباشرة قدرها ٢٦١ ٠٦٩ ١٠ دولارا يتحملها **البرنامج**. وستسهم الحكومة بما يعادل ٠٥٤ ٦٦٠ ٣ دولارا.

١٠٣- وسيكون تنفيذ الأنشطة التكميلية رهنا بتوفر تمويل موجه إضافي من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف. وجميع موارد **البرنامج** تتوقف على تبرعات من الجهات المانحة.

⇦ التقييم

١٠٤- ستجرى في بداية الأمر عملية مسح قاعدية تشمل كل نشاط والمناطق المستفيدة منه. وستصنف المعلومات المجمعة حسب نوع الجنس، وستركز على المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، والصحية (لا سيما صحة النساء والأطفال)، والتعليمية. ويمكن الإشارة إلى قاعدة البيانات هذه فيما بعد في أي مرحلة لاحقة من دورة البرنامج، إما خلال عمليات التقييم بالمشاركة في الريف أو خلال عمليات التقييم الرسمية.

١٠٥- وبينما يرصد المكتب القطري أنشطة البرنامج بانتظام، فإنه سينظم بعثة استعراض لمنتصف المدة في عام ٢٠٠٤، وسيعقبها تقييم لمنتصف المدة يجريه مكتب التقييم التابع **للبرنامج** في صيف عام ٢٠٠٤. وتشمل المسائل الرئيسية لهذه البعثات ما يلي: فعالية نهج البرنامج القطري؛ الالتزام بسياسة تحفيز التنمية؛ مشاركة المرأة؛ الشراكات بين الوكالات المشاركة؛ تأثير البرنامج ونتائجه، والأثر البيئي، وإدارة المشروع، وإدارة السلع الغذائية، وتحديد المستفيدين.

١٠٦- وإضافة إلى ذلك، كان أحد الاستنتاجات الهامة التي خلص إليها فريق تابع للأمم المتحدة بقيادة **البرنامج** قام باستعراض إمكانية إجراء عمليات استعراض مشتركة للأمم المتحدة، يتمثل في ضرورة إطلاع الحكومة وجميع المجموعات المشاركة على أداء أنشطة **البرنامج**. وتم الاتفاق على عقد اجتماعات سنوية برئاسة وزارة الخارجية لاستعراض برامج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وسائر الوكالات.

التوصية

١٠٧- تطلب المديرة التنفيذية بالنسبة للبرنامج القطري المقترح لمصر، والذي يشمل الفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، أن يوافق المجلس التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، على مبلغ ٤٦٢ ٣٦٥ ٣٤ دولارا أمريكيا يمثل كافة تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية، وأن يوافق على مبلغ ٢٦١ ٠٦٩ ١٠ دولارا للأنشطة التكميلية.

الملحق الأول

ملخص مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر (الوثيقة WFP/EB.3/2000/6/5)

تعد مصر من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وقد استوردت في عام ١٩٩٩، ٧,٩ مليون طن من الحبوب، أو ٥٠ في المائة من احتياجاتها. وارتفع المؤشر القطري المتوسط للأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة إلى ٩٦,٠ خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، من ٩٢,٧ خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. بيد أن تقديرات تم إعدادها في الآونة الأخيرة تستند إلى بيانات مستقاة من دراسة استقصائية وطنية بالعينة تشير إلى أن ١٢ في المائة من مجموع السكان (٧,٧ مليون شخص)، و ٢١ في المائة (٤ ملايين شخص)، من الفئات الثلاث الدنيا في توزيع الدخل، تستهلك أقل من الاحتياجات اليومية من الطاقة. و٢١ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بوقف النمو، و١١ في المائة يعانون من نقص الوزن. ويشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧ إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يبلغ ٧٣ من أصل كل ١٠٠٠ مولود حي. وقد شهد إجمالي النمو الاقتصادي زيادة مدهشة – إذ زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني من ٦٦٠ دولارا في عام ١٩٩٣ إلى ٢٩٠ ١ دولارا في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، يوجد تفاوت في توزيع الدخل؛ إذ يعيش ٢٣ في المائة تقريبا من السكان (زهاء ١٣,٦ مليون شخص) بأقل كثيرا من دولار واحد يوميا. وتحتل مصر المرتبة ١١٩ من أصل ١٧٤ بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البالغ ٠,٦٢٣.

واستنادا إلى مبادئ سياسة تحفيز التنمية، وإلى الدروس المستخلصة من التجربة الماضية، لا سيما من تقييم البرنامج القطري الحالي، يركز مخطط الاستراتيجية القطرية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ على أشكال المساعدات والمجموعات المستفيدة التي ستكفل استخدام المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في مصر بأقصى قدر من الفعالية. وستركز المساعدات الغذائية بشدة على تحقيق غرض إنمائي محدد، كما أنها ستقدم في الوقت المناسب. وتستخدم الاستراتيجية أسلوب الاستهداف الجغرافي، استنادا إلى تحليلات تؤيدها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، لمساعدة الأسر شديدة الضعف على فك طوق انعدام الأمن الغذائي والفقر. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة، وسيقيم شراكات أخرى مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لإقامة بنية أساسية مادية، وبناء القدرات المحلية، واتخاذ مبادرات للتنمية الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر ضعفا. وسينطوي هذا على مشاركة الأطراف المستفيدة لضمان التماسك الاجتماعي بين مجموعة المستوطنين، واستدامة القدرة الإنتاجية. وسيتصدى مخطط الاستراتيجية القطرية، في جميع مجالات المساعدة، للمسألة الشاملة لقطاعات متعددة والمتعلقة بالتمكن للمرأة. وسيعمل **البرنامج** على توطيد التزامه بمساعدة الفقراء، وتنفيذه بمزيد من الفعالية. واستنادا إلى النجاح الذي حققه **البرنامج** في الماضي، سيستغل خبرته البرنامجية في وضع سياسة تركز بشكل أكبر وأعم على الفقراء، كما سيشجع على إحداث تغييرات دائمة من شأنها أن تحسن الأوضاع المعيشية للفقراء.

ووفقا لقرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت.س/٢ سيركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. ويسعى مخطط الاستراتيجية القطرية هذا إلى تحقيق الهدف الثاني والثالث والخامس.

وعلى ذلك، تحدد هذه الاستراتيجية مجالات المساعدة والمجموعات المستفيدة التالية:

(أ) تمكين أفقر السكان من الاعتماد على الذات لكفالة الأمن الغذائي من خلال الزراعة: ستستفيد من هذا النشاط الأسر المعدمة وشبه المعدمة، والأسر الفقيرة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في أكثر المناطق تهميشا في الصعيد، حيث أوضحت تحليلات هشاشة الأوضاع وجود مشاكل خطيرة تتعلق بالجوع والفقر وانخفاض مستويات التنمية البشرية. وسيأخذ البرنامج بنهج جديد، وهو العمل مع الحكومة على تحقيق التنمية الزراعية وتنفيذ برامج استيطان الأراضي في المناطق التي يعيش فيها فقراء، بدلا من توطينهم في أماكن أخرى. ومما سيساعد المجتمعات المحلية الفقيرة ككل على الاستفادة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية العرضية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية الجديدة. وستساعد المعونة الغذائية المستفيدين على اجتياز الفترة الانتقالية الرامية إلى إيجاد الأصول الزراعية، التي ستعمل على زيادة مستوى أمنهم الغذائي.

(ب) تحقيق الاستقرار في سبل العيش للبدو الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي: ستستفيد من هذا النشاط مجتمعات البدو الفقيرة التي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وتعيش في ظل ظروف بالغة القسوة في مناطق صحراوية، وسيدعم هذا النشاط توسيع نطاق سبل العيش واستدامتها. وستعمل المعونة الغذائية على دعم البدو خلال فترة التحول من أشكال سبل العيش التقليدية إلى الأشكال الجديدة.

(ج) مساعدة الأسر الفقيرة على إلحاق أطفالهم بالمدرسة: سيشجع تقديم وجبات الغذاء المدرسية الأسر الفقيرة في محافظتين من أفقر محافظات مصر، على إلحاق أطفالهم بالمدرسة. وسيستفيد الأطفال بشكل مباشر من هذه الأغذية.

(د) إحداث تغيير في حياة أطفال الحضر المعرضين للخطر: ستقدم لأطفال الشوارع الذين يعيشون في القاهرة والاسكندرية، في إطار هذا النشاط الذي سينفذ بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومنظمة اليونيسيف، حوافز غذائية للمشاركة في برامج تنمية رأس المال البشري، المقرر أن تنفذها منظمات غير حكومية.

وقد خفضت مدة البرنامج القطري الحالي (١٩٩٨-٢٠٠١) بعام واحد لضمان مواءمة الدورة البرنامجية المقبلة للبرنامج القطري ومدتها خمس سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٦). ومن خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، سيعمل **البرنامج** مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتخطيط وتنفيذ أنشطة متكاملة، مع التركيز على محو أمية النساء وتدريبهن، وتعليم الأطفال، والمسائل الصحية والتغذوية داخل المجتمعات المحلية التي يقدم **البرنامج** إليها المساعدة. ويؤمل أن يسفر النشاط المضطلع به في القطاع الحضري، الذي سينفذ بالاشتراك مع وكالتين من وكالات الأمم المتحدة، عن نمط جديد من التركيز على أطفال الحضر المعرضين للخطر.

ملخص المناقشة التي دارت في المجلس التنفيذي بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر

أشاد **المجلس** بمخطط الاستراتيجية القطرية لمصر، وأذن للأمانة في إعداد برنامج قطري لمصر، مع مراعاة التوصيات المقدمة.

ونوه عدد من المندوبين بأهمية تعاون **البرنامج** مع وكالات الأمم المتحدة، ومع ممثلي بعثات الجهات المانحة في مصر، وسلطوا الضوء على الفرص المتاحة لبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للتعاون في المشروعات ذات الأهمية المشتركة. وأكدوا أهمية جمع معلومات قاعدية من أجل قياس أثر المساعدة التي يقدمها البرنامج، ودعوا إلى زيادة التركيز على تعليم البنات في المناطق الريفية في صعيد مصر، وأعربوا في الوقت ذاته عن ارتياحهم للتركيز على بناء قدرات الفقراء.

وأشار معظم المندوبين إلى أن مجالات المساعدة الأساسية المقترحة والمحددة في الوثيقة تتفق مع توجيهات سياسات المجلس بخصوص المساعدة الإنمائية التي يقدمها **البرنامج**.

وقدم جميع أعضاء **المجلس** الذين زاروا مصر الشكر للحكومة المصرية وللمكتب القطري للبرنامج على دعمهما وحسن ضيافتهما.

وأشار **المجلس** إلى فائدة تزامن تقديم تقرير التقييم ومخطط الاستراتيجية القطرية.

الملحق الثاني

ملخص الإطار المنطقي البرنامج القطري لمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٦)		
تدرج النتائج	**مؤشرات الأداء**	**المخاطر، الافتراضات**
الهدف على المستوى الوطني: تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات، والقضاء على الفقر	درجة الاكتفاء الغذائي الذاتي، وانتشار الفقر على المستوى الوطني	توفر الموارد والالتزامات الكافية والمواتية لتنفيذ الأنشطة
هدف البرنامج القطري: الحد من سوء التغذية والفقر، وتحسين الموارد البشرية في المناطق المستفيدة في الصعيد وفي المناطق الصحراوية	**مؤشرات الأثر** (في مناطق الأنشطة) معدلات فقر الدم انتشار الفقر نسبة الأطفال الحاصلين على التعليم الابتدائي	تقديم الحكومة والشركاء الآخرين في التنمية للاستثمارات التكميلية وخدمات الدعم الكافية والمواتية
أغراض البرنامج القطري	مؤشرات نتائج البرنامج القطري	المخاطر، الافتراضات
١- في الصعيد، تعزيز الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات، وزيادة الدخل، وتوفير مرافق التنمية الاجتماعية	١ - مستوى الاستهلاك الغذائي قياسا بالاحتياجات ٢ - مستوى الدخل قياسا بالاحتياجات الأساسية ٣ - توفر الأصول المجتمعية واستخدامها	توفير الاستثمارات اللازمة، وتطوير البنية الأساسية، وتوفير المدخلات التقنية وخدمات الدعم بالقدر الكافي وعلى نحو موات، وعلى درجة من الجودة
٢- في المناطق الصحراوية، ، تعزيز الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات، وزيادة الدخل، والتنمية المجتمعية من خلال التحول إلى سبل عيش مستقرة ومستدامة	١- مستوى الاستهلاك الغذائي قياسا بالاحتياجات ٢- مستوى الدخل قياسا بالاحتياجات الأساسية ٣- توفر الأصول المجتمعية واستخدامها	توفير الاستثمارات اللازمة، وتطوير البنية الأساسية، وتوفير المدخلات التقنية وخدمات الدعم بالقدر الكافي وعلى نحو موات
٣- (النشاط التكميلي) في الصعيد والمناطق الصحراوية، مساعدة الأسر الفقيرة على إرسال الأطفال، لا سيما البنات، إلى المدرسة وإبقائهم فيها طوال المرحلة الابتدائية	زيادة نسبة الأسر الجديدة المؤيدة للتعليم الابتدائي لأطفالهم نسبة البنين بالنسبة للبنات في إتمام المرحلة الابتدائية	١ - المرافق التعليمية تعمل وبشكل كاف ٢ - لا قيود بسبب العقبات الاجتماعية الثقافية

ملخص الإطار المنطقي
البرنامج القطري لمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

أغراض كل نشاط في البرنامج القطري	مؤشرات نتائج الأنشطة*	المخاطر، الافتراضات
١-١ توفير الأغذية من الإنتاج الشخصي، واستدامة زيادة القدرة الشرائية للمعدمين وللفقراء العاطلين حاليا	مستوى الإنتاج الغذائي قياسا بالدراسة القاعدية	توزيع عادل للري، بالقدر الكافي وعلى نحو موات
١-٢ تنمية اجتماعية ومجتمعية في مناطق الاستيطان	مستوى دخل الأسرة قياسا بالدراسة القاعدية المشاركة في الرابطات والتعاونيات المجتمعية	توفير المشورة التقنية والتسويقية الملائمة
١-٣ زيادة مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية	مستوى مشاركة النساء في الأنشطة المتصلة بالزراعة، وإدرار الدخل، والرابطات المجتمعية	عدم منع المستفيدين، وخاصة النساء، من المشاركة في الرابطات المجتمعية نتيجة للضغوط الاجتماعية والثقافية
٢-١ زيادة توفر الأغذية للبدو شبه الرحل والفقراء المعدمين في بيئة زراعية مستقرة	مستوى الاستهلاك الغذائي قياسا بالدراسة القاعدية	١ - قبول البدو والفقراء المعدمين لتحدي تغيير سبل العيش ٢ - قبول البدو والمستوطنين البيئة الاجتماعية والمجتمعية الجديدة
٢-٢ التوصل إلى موارد دخل متنوعة ودائمة وغير ضارة بالبيئة ويعول عليها أكثر من ذي قبل	مستوى الدخل ومصادر الدخل قياسا بالدراسة القاعدية	
٢-٣ الانتفاع بالخدمات الصحية والتربوية في بيئة مجتمعية مستقرة	وجود مجتمعات محلية مستقرة ومتطورة، مع وجود مدارس وعيادات طبية	
٣-١ تقدير الآباء لقيمة تعليم الأطفال على المدى الطويل، وتشجيعهم على المواظبة في المرحلة الابتدائية وإكمالها	زيادة عدد الأطفال الذين يُكملون مرحلة التعليم الابتدائي	بيئة مدرسية تشجع على الحضور

(*) سيجري تنقيحه عند تقييم النشاط

ملخص الإطار المنطقي

البرنامج القطري لمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

المخرجات الرئيسية	مؤشرات المخرجات*	المخاطر، الافتراضات
١-١-١ توطين الأسر المعدمة في أرض مروية حديثا	توطين ١٣٠ ٢٩ أسرة فقيرة معدمة في أراض مروية حديثا	يجري الاستيطان بشكل منصف، دون توترات اجتماعية
١-١-٢ الأخذ بتقنيات زراعية حديثة	٥٨٧ ٣٠ هكتارا تنتج محاصيل بشكل ناجح باستخدام تكنولوجيا حديثة	مهارات جديدة مقبولة للمزارعين
١-٢-١ إنشاء نظام ائتمان	استخدام أكثر من ٣٠ في المائة من المزارعين للائتمان من صندوق الأنشطة	توفر تمويل النظراء وخدمات الموظفين وخدمات الدعم في الوقت المحدد
١-٢-٢ إنشاء بنية أساسية في المجتمع المحلي	إنشاء نحو ٣٠ مدرسة ابتدائية و٣٠ عيادة طبية قروية، مزودة بالموظفين والتمويل	
١-٣-١ إنشاء رابطات مجتمعية	إنشاء نحو ٣٠ لجنة قروية و ٣٠ تعاونية زراعية (مع استهداف مشاركة النساء بنسبة ٣٠ في المائة)	
١-٣-٢ توطين الأسر التي تعيلها نساء؛ منح استحقاقات الأرض لأزواج المستفيدين الأساسيين؛ استصدار بطاقات هوية للنساء	٢٠ في المائة من المستفيدين المباشرين هم من الأسر التي تعيلها نساء؛ توزيع ٢٠ في المائة من الأرض على الأزواج؛ استصدار بطاقات هوية لجميع النساء	قبول الوضع الجديد للمرأة على المستوى الاجتماعي الثقافي
٢-١-١ إنشاء مستوطنات زراعية للبدو والفقراء المعدمين	توطين ٦٠٠ ٨ من البدو والأسر الفقيرة المعدمة في مزارع جديدة؛ إنشاء ١٠٠ ٥ صهريج و/أو خزان وبنية أساسية لتجميع المياه؛ إنشاء ٥٠٠ ٣ مزرعة بالري بالمياه الجوفية	يجري الاستيطان دون إحداث توترات اجتماعية وبشكل منصف
٢-١-٢ الأخذ بتقنيات زراعية حديثة	تدريب ٦٠٠ ٨ مستفيد للعمل بتقنيات زراعية حديثة	مهارات جديدة مقبولة للمزارعين
٢-٢-١ إنشاء صندوق للتنمية المجتمعية	استخدام أكثر من ٣٠ في المائة من المزارعين لتسهيلات الائتمان من صندوق الأنشطة	
٢-٢-٢ إنشاء بنية أساسية مادية للمجتمعات المحلية	إنشاء ١٦ مدرسة ابتدائية و ١٦ عيادة طبية عاملة	توفر تمويل النظراء وخدمات الموظفين وخدمات الدعم في الوقت المحدد

ملخص الإطار المنطقي

البرنامج القطري لمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

٢-٣-١ توطين الأسر التي تعيلها نساء	١٥ في المائة من جميع المستفيدين المباشرين هم من الأسر التي تعيلها نساء	قبول الوضع الجديد للمرأة على المستوى الاجتماعي الثقافي
٣-١-١ زيادة قيد الأطفال في المدارس الابتدائية	معدلات القيد	كفاية عدد المدارس والمدرسين والمرافق، وتشغيلها
٣-١-٢ خفض معدلات الانقطاع عن المدرسة في المدارس الابتدائية	معدلات الانقطاع عن المدرسة	
٣-١-٣ تخفيض الجوع على المدى القصير إلى أقل حد بين الأطفال في المدارس الابتدائية	الحصص الغذائية الموزعة والمستهلكة في المدرسة	

* تحدد بقدر أكبر من الدقة في تقييم النشاط

المستفيدون						
		المستفيدون المباشرون			المستفيدون غير المباشرين	
النشاط	المجموع	رجال/بنين	نساء/بنات	المجموع	رجال/بنين	نساء/بنات
النشاط الأول	٢٩ ١٣٠	٢٣ ٣٠٤	٥ ٨٢٦	١١٦ ٥٢٠	٤٦ ٦٠٦	٦٩ ٩١٤
النشاط الثاني	٨ ٦٠٠	٧ ٣١٠	١ ٢٩٠	٣٤ ٤٠٠	١٣ ٥٤٥	٢٠ ٨٥٥
النشاط الثالث	٢٨٢ ٦٠٠	١٤١ ٣٠٠	١٤١ ٣٠٠			

الملحق الثالث

خطة الميزانية للبرنامج القطري لمصر ٢٠٠٢-٢٠٠٦
الأنشطة الأساسية

	النشاط الأول	النشاط الثاني	المجموع
السلع الغذائية (ط م)	٦٧ ٧٣١	٤٢ ١٧٧	١٠٩ ٩٠٨
السلع الغذائية (القيمة)	١٧ ٥٦٧ ٦٣٨	١٠ ٢٤٩ ٦٠٠	٢٧ ٨١٧ ٢٣٨
النقل الخارجي	٣ ٥٨٩ ٧٤٣	٢ ٢٣٥ ٣٨١	٥ ٨٢٥ ١٢٤
النقل البري والتخزين والمناولة (المجموع)			
النقل البري والتخزين والمناولة (تكلفة الطن المتري)			
التكاليف التشغيلية المباشرة	٣٢٨ ٠٠٠	٣٩٥ ١٠٠	٧٢٣ ١٠٠
مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة	٢١ ٤٨٥ ٣٨١	١٢ ٨٨٠ ٠٨١	٣٤ ٣٦٥ ٤٦٢
تكاليف الدعم المباشر[١]			١ ٥٥٥ ٠٠٠
تكاليف الدعم غير المباشر[٢]			٢ ٦٨٠ ٥٠٦
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			٣٨ ٦٠٠ ٩٦٨
مساهمة الحكومة	٢٩ ٢٠٤ ١٦٩	٨٣ ٠٨٠ ٥٠٠	١١٢ ٢٨٤ ٦٦٩

(١) مقدار تكاليف الدعم المباشرة هو رقم إرشادي يعرض على المجلس التنفيذي لأغراض الإحاطة. ويستعرض المخصص السنوي لتكاليف الدعم المباشرة للبرنامج القطري، ويحدد سنويا عقب تقييم الاحتياجات من تكاليف الدعم المباشر والموارد المتاحة.

(٢) يجوز أن يعدل المجلس التنفيذي معدل تكاليف الدعم غير المباشر خلال الفترة التي يغطيها البرنامج القطري.

خطة الميزانية للبرنامج القطري لمصر ٢٠٠٢-٢٠٠٦
الأنشطة التكميلية

	النشاط الأول	المجموع
السلع الغذائية (ط م)	٣١ ٣٦٩	٣١ ٣٦٩
السلع الغذائية (القيمة)	٨ ٢٠٦ ٧٠٤	٨ ٢٠٦ ٧٠٤
النقل الخارجي	١ ٦٦٢ ٥٥٧	١ ٦٦٢ ٥٥٧
النقل البري والتخزين والمناولة (المجموع)		
النقل البري والتخزين والمناولة (تكلفة الطن المتري)		
تكاليف التشغيل المباشرة	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة	١٠ ٠٦٩ ٢٦١	١٠ ٠٦٩ ٢٦١
تكاليف الدعم المباشر[١]		٢٥٢ ٠٠٠
تكاليف الدعم غير المباشر[٢]		٧٨٥ ٤٠٢
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج	١١ ١٠٦ ٦٦٣	١١ ١٠٦ ٦٦٣
مساهمة الحكومة	٣ ٦٦٠ ٠٥٤	٣ ٦٦٠ ٠٥٤

(١) مقدار تكاليف الدعم المباشر هو رقم إرشادي يعرض على المجلس التنفيذي لأغراض الإحاطة. ويستعرض المخصص السنوي لتكاليف الدعم المباشر للبرنامج القطري، ويحدد سنويا عقب تقييم الاحتياجات من تكاليف الدعم المباشر والموارد المتاحة.

(٢) يجوز أن يعدل المجلس التنفيذي معدل تكاليف الدعم غير المباشر خلال الفترة التي يغطيها البرنامج القطري.

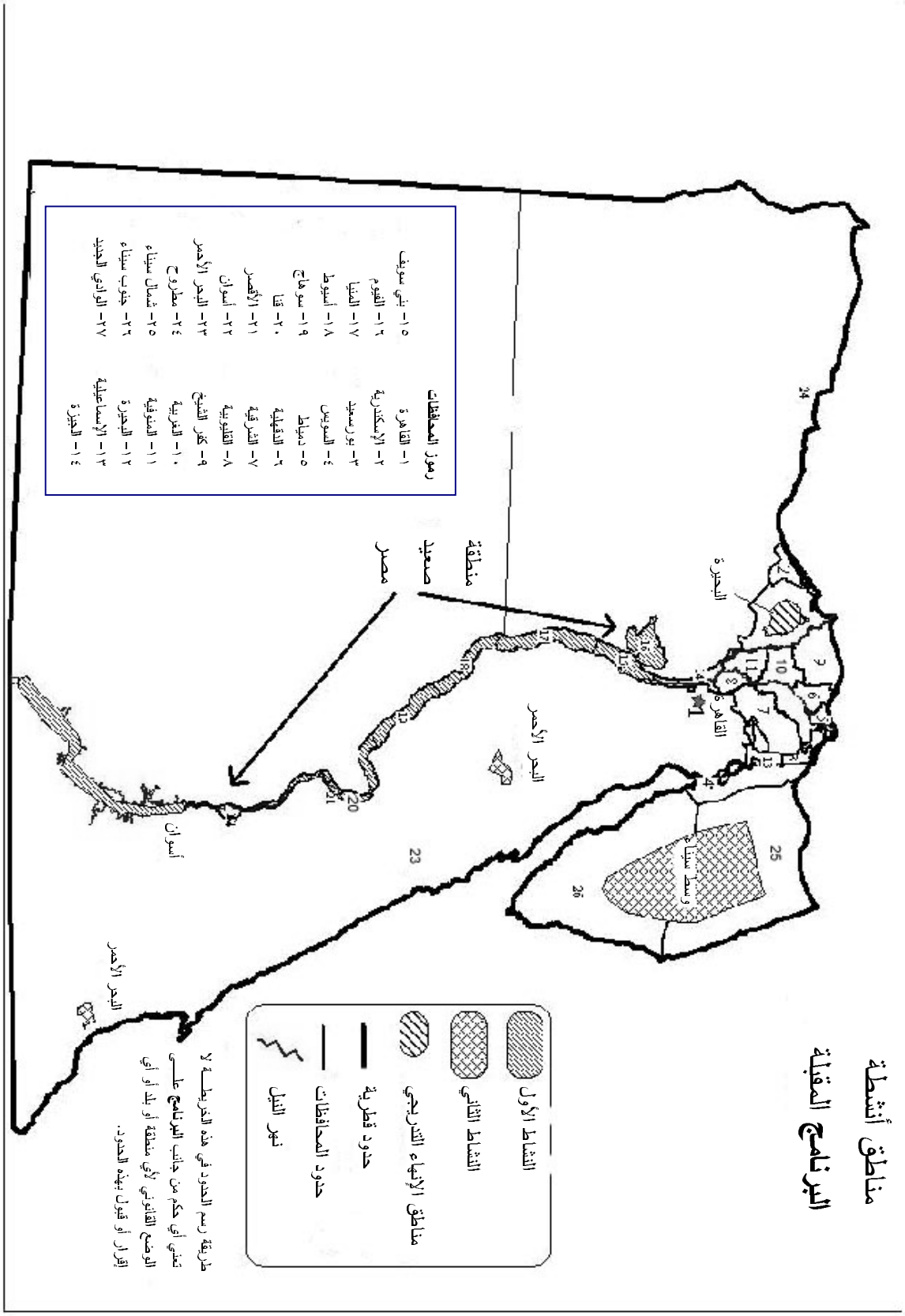
مناطق أنشطة البرنامج المقبلة
النشاط الأول
النشاط الثاني
مناطق الإنهاء التدريجي
حدود قطرية
حدود المحافظات
نهر النيل
طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.
رموز المحافظات
١- القاهرة
٢- الإسكندرية
٣- بورسعيد
٤- السويس
٥- دمياط
٦- الدقهلية
٧- الشرقية
٨- القليوبية
٩- كفر الشيخ
١٠- الغربية
١١- المنوفية
١٢- البحيرة
١٣- الإسماعيلية
١٤- الجيزة
١٥- بني سويف
١٦- الفيوم
١٧- المنيا
١٨- أسيوط
١٩- سوهاج
٢٠- قنا
٢١- الأقصر
٢٢- أسوان
٢٣- البحر الأحمر
٢٤- مطروح
٢٥- شمال سيناء
٢٦- جنوب سيناء
٢٧- الوادي الجديد
منطقة صعيد مصر
البحيرة
القاهرة
البحر الأحمر
وسط سيناء
أسوان
البحر الأحمر